

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾
سَدَقَ اللَّهُ الْعَمَلِيمَ



التقرير السنوي الحادي والثلاثون

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م



حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي الأمير حسين بن عبد الله
ولي العهد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



البنك الاسلامي الأردني

شركة مساهمة عامة محدودة

تأسست في عمان - بالمملكة الاردنية الهاشمية وسجلت بصفة شركة مساهمة عامة محدودة في سجل الشركات بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨ تحت رقم (١٢٤) وذلك حسب متطلبات قانون الشركات الساري المفعول آنذاك وطبقاً لأحكام قانون البنك الاسلامي الاردني المؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٧٨ الذي حل محله القانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٥ والذي تم إلغاؤه بموجب قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ الساري المفعول اعتباراً من ٢٠٠٠/٨/٢، الذي اشتمل على فصل خاص بالبنوك الاسلامية.

التقرير السنوي الحادي والثلاثون

لعام ٢٠٠٩

المقدم الى الهيئة العامة في اجتماعها العادي المنعقد في عمان

يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى ١٤٣١ هـ

الموافق ٢٧/٤/٢٠١٠ م

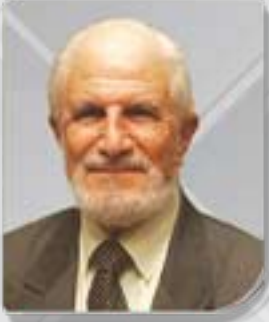
رسالتنا

♦ الالتزام بترسيخ قيم المنهج الاسلامي بالتعامل مع الجميع وفق أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية خدمة لمصلحة المجتمع العامة.

♦ الحرص على تحقيق التوازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين وتمامولين وموظفين.

♦ السعي الى كل جديد في مجال الصناعة المصرفية والتكنولوجية، والتطلع لبلوغ ثقة الجميع في خدماتنا المميزة التي تتماشى مع المتغيرات ضمن إطار التزامنا بمنهجنا الاسلامي.

أعضاء مجلس الإدارة



معالي المهندس رالف يوسف محمود نجم
عضو



سعادة السيد موسى عبدالعزیز محمد شحادة
نائب رئيس مجلس الإدارة
الرئيس التنفيذي / المدير العام



سعادة السيد عدنان أحمد يوسف المالك
ممثل شركة مجموعة البركة المصرفية
رئيس مجلس الإدارة



سعادة السيد عثمان أحمد سليمان أحمد
ممثل شركة مجموعة البركة المصرفية
عضو



سعادة السيد كمال سامي سلمان هصفور
عضو



معالي الأستاذ سالم محمد مساعده
عضو



سعادة السيد حيدر عيسى مراد مراد
عضو



سعادة السيد حمد عبدالله علي عقاب
ممثل شركة مجموعة البركة المصرفية
عضو



سعادة السيد عبداللطيف عبدالله عبدالعزیز الراجحي
ممثل شركة مجموعة البركة المصرفية
عضو



سعادة السيد علي سهيل الشنطي
ممثل شركة بيت الاستثمار العالمي
اعتباراً من تاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٩م
عضو



سعادة السيد طلال فوزي السمهوري *
ممثل شركة بيت الاستثمار العالمي
حتى تاريخ ٢٠/٩/٢٠٠٩م
عضو



سعادة السيد أيمن عبدالكريم بشير حتاتح
عضو

مدققو الحسابات : السادة إبراهيم العباسي وشركاه، والسادة إرنست ويونغ.
* مثل الشركة في جلستي المجلس بتاريخ ٩/٢٠، ١٢/١٥، سعادة السيد سامر «محمد عماد» عبوشي.

هيئة الرقابة الشرعية



سماحة الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني
رئيس الهيئة



سماحة الدكتور محمود الشرباوي
عضواً



سماحة الدكتور فهد السيتار
نائب الرئيس



سماحة الدكتور فهد الحريري
عضواً

إدارة البنك الإسلامي الأردني



سعادة السيد موسى عبد العزيز شحادة
نائب رئيس مجلس الإدارة
المدير العام



السيد نبيل مصطفى أسعد
مساعد المدير العام



السيد وائل "محمد موسى" يركات
مساعد المدير العام



السيد صالح موسى الشنقير
نائب المدير العام



الدكتور حسين سعيد سعيقان
مساعد المدير العام



السيد عمرو ربحي الجعبري
مساعد المدير العام



السيد "محمد ماجد" علان
مساعد المدير العام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلمة رئيس مجلس الإدارة



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وبعد،

حضرات الاخوة المساهمين الكرام،

شهد عام ٢٠٠٩، احتفال البنك الإسلامي الأردني بمرور ثلاثين عاماً على مباشرته لأعماله من خلال افتتاح أول فرع له في ١٩٧٩/٩/٢٢، حيث كان له شرف قيادة العمل المصرفي الاسلامي في الساحة الاردنية. وخلال مسيرته، حرص البنك على أن يكون أميناً لفكرته، رائداً في مجاله، متميزاً في معاملاته، مطوراً لأساليب عمله، متهيناً للتعامل مع كل المستجدات، ملبياً لاحتياجات المتعاملين معه والمؤمنين بفكرته في جميع الظروف، محققاً نمواً مضطرباً ومتوازناً في مختلف نشاطاته، ضارباً المثل الصالح للمؤسسات الإسلامية الملتزمة، متجاوزاً كل المعوقات التي اعترضت مسيرته، أخذاً بعين الاعتبار اخضاعه لجميع القوانين والتشريعات والقواعد والضوابط والتعليمات والأعراف وأساليب الرقابة والتفتيش التي تخضع لها البنوك التقليدية في المملكة، رغم الاختلاف البين بين تطبيقات كل منها.

وخلال عام ٢٠٠٩، واصل البنك الاسلامي الاردني مسيرته، مجتازاً الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني واقتصاديات المنطقة. إذ بلغ مجموع موجودات البنك حوالي (٢,٥) مليار ديناراً وبنمو مقداره حوالي (١٣,٩)٪، وبلغ اجمالي ارصدة أوعيته الادخارية حوالي (٢,٢) مليار ديناراً وبنمو مقداره حوالي (١٦,٢)٪، وبلغ اجمالي ارصدة توظيفاته المالية حوالي (١,٦) مليار ديناراً وبنمو مقداره حوالي (١٠,٢)٪، وبلغت أرباح الاستثمار المشترك قبل التوزيع حوالي (١٠٠) مليون ديناراً، وبلغت أرباح البنك قبل الضريبة حوالي (٣٩) مليون ديناراً، وبمعدل عائد على متوسط حقوق المساهمين مقداره حوالي (٢٣)٪، أما الأرباح بعد الضريبة فقد بلغت حوالي (٢٨) مليون ديناراً، وبمعدل عائد على متوسط حقوق المساهمين مقداره حوالي (١٦,٥)٪، هذا وأوصى مجلس الادارة للهيئة العامة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين بنسبة (١٢)٪ من رأسماله المدفوع.

وما كان ذلك الإنجاز إلا توفيقاً وفضلاً من الله سبحانه وتعالى، وثمره دعم متواصل من المؤمنين بفكر هذه المؤسسة ومنهج عملها، ونتاج جهد موصول متميز من ادارة البنك التنفيذية ومن العاملين فيها، جزى الله الجميع عنا خير الجزاء.

وسيستمر البنك بالسير على نهجه القويم ان شاء الله، خادماً لرسالته، متفاعلاً مع احتياجات الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي مساهماً في كل عمل خير ما استطاع الى ذلك سبيلاً.

عدنان احمد يوسف

رئيس مجلس الإدارة

تقرير
مجلس الإدارة
لعام ٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

«بنا لا نزع قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب»

صدق الله العظيم

الآية ٨ من سورة آل عمران

تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٩



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وبعد،

حضرات الاخوة المساهمين الكرام،

احتفل البنك في عام ٢٠٠٩، بمرور ثلاثين عاماً على بداية ممارسته لأعماله، وقد أكد من خلال هذه المسيرة الخيرة بفضل الله، عمق تجربة المصارف الإسلامية، وقدرة الثوابت الاقتصادية في الشريعة الإسلامية الغراء على التعامل بفاعلية مع معطيات العصر.

لقد حرص البنك خلال مسيرته المباركة إن شاء الله، على أن يحصل المواطنون على خدماته ببسر وسهولة، وفي سبيل ذلك تم نشر شبكة تفرعه بوتيرة سريعة نسبياً، الى ان اصبحت هذه الشبكة تتشكل في نهاية عام ٢٠٠٩ من (٥٧) فرعاً و(١٢) مكتباً مصرفياً، تغطي جميع مناطق المملكة، وسائر عدد الموظفين، التطور الذي شهده البنك، الى ان بلغ هذا العدد (١٧٥٥) بنهاية عام ٢٠٠٩. كما تم نشر شبكة من اجهزة الصرف الآلية وربطها مع الشبكة الأردنية المشتركة لأجهزة الصرف الآلية، والتي هي مربوطة بالتالي مع شبكة فيزا الدولية خارج الأردن، وبلغ عدد هذه الاجهزة (٧٦) جهازاً بنهاية عام ٢٠٠٩.

وواكب البنك كل جديد في مجال التقنيات المصرفية، فقد تم ادخال معظم تقنيات الحاسوب والانترنت الى الخدمة في اعمال وعمليات البنك، وتم الربط الالكتروني بين الفروع واجهزة الصرف الآلية، وتم ادخال خدمة الحوالات السريعة، وخدمة المقاصة الالكترونية لتكون بديلاً عن خدمة المقاصة الآلية، كما جرى التوسع في خدمة البطاقات المصرفية (فيزا، ماستر، فيزا اليكترون)، حيث بلغ عدد البطاقات العاملة منها بنهاية عام ٢٠٠٩ حوالي (٢٦٧) الف بطاقة.

وكان البنك قد بدأ برأسمال مقداره أربعة ملايين دينار في عام ١٩٧٩، وأصبح يبلغ حالياً مائة مليون ديناراً، ونمت حقوق المساهمين الى ان بلغت بنهاية عام ٢٠٠٩ حوالي (٨, ١٧٦) مليون ديناراً.

ويتبوأ البنك منذ عام ١٩٨٩، المرتبة الثالثة بين بنوك القطاع المصرفي في الأردن، البالغ عددها حالياً (٢٣) بنكاً. وقد شكل مجموع موجوداته حوالي (٧, ٧٪) من اجمالي موجودات القطاع المصرفي وشكل مجموع أرصدة أوعيته الإذخاريه حوالي (٨, ١٠٪) من اجمالي ودائع العملاء للقطاع المصرفي، وشكل مجموع ارصدة توظيفاته المالية حوالي (٧, ١١٪) من اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع المصرفي.

وبفضل من الله سبحانه وتعالى، والتفاف المواطنين حول فكرته، كان للبنك دور فعّال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ففي مجال حشد المدخرات الوطنية، استطاع البنك استقطاب مختلف فئات المجتمع للتعامل معه، ولا سيما أصحاب المدخرات الصغيرة، ولهذا السبب اتسمت قاعدة المودعين لديه بالاتساع، فالحسابات العاملة التي تجاوز عددها (٧٣٦) ألف حساب بنهاية عام ٢٠٠٩، لم يبلغ متوسط رصيد الحساب الواحد منها إلا حوالي (٢٩٠٠) ديناراً.

ويوجه البنك هذه المدخرات نحو استثمارات تصب مباشرة في قناة التنمية، وتوفر فرص عمل تحد من البطالة، وتسهم في تنمية الصادرات الوطنية وتدفق العملات الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني. فهو يقدم التمويل لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويستفيد من هذه التمويلات العديد من المرافق الصحية والتعليمية والصناعية والخدمية والتجارية والسكانية وغيرها. ويتمسك البنك بالإحتياجات الأساسية والضرورية للمواطنين باستمرار، ويعمل على تلبيةها من خلال فروع المنتشرة في مناطق المملكة المختلفة بشروط تناسب ظروفهم، وبذلك، نجد توظيفات البنك المالية تتشكل في معظمها من مشاريع وعمليات صغيرة نسبياً يعود نفعها على أعداد كبيرة من مواطني المملكة، ويتبدى ذلك من العدد التراكمي لعمليات تمويل المراجعة التي نفذها البنك في السوق المحلية حتى نهاية عام ٢٠٠٩، التي بلغت حوالي (٥٦٣) ألف عملية، بقيمة اجمالية بلغت حوالي (٥,٣) مليار ديناراً، أي ان قيمة المعاملة الواحدة لم تبلغ بالمتوسط إلا حوالي (٩,٥) الف ديناراً. ومن الإحتياجات التي تبدو ضرورية للمواطنين، المساكن ووسائل النقل والأثاث المنزلي، وقد شكل إجمالي التمويل التراكمي المقدم لهذه الأغراض حوالي (٨,٤١٪) من إجمالي تمويل المراجعة، وحوالي (١,٧٣٪) من العدد التراكمي لعمليات تمويل المراجعة. وبالإضافة الى ذلك، فإن البنك يقدم التمويل الى ذوي المهن من الأطباء والصيادلة والمهندسين واصحاب الحرف.

كما ان حوالي (٩٠٪) من عدد العمليات القائمة لدمم تمويل المراجعة بنهاية عام ٢٠٠٩، هي ذمم لعمليات لا يزيد اصل تمويل العملية الواحدة منها عن (٤٠) الف ديناراً.

واستمر البنك في تأدية دوره الاجتماعي واسهامه في توثيق أواصر الترابط والتكافل بين أفراد المجتمع، وتأكيد على رسالته الاسلامية والإنسانية، وذلك من خلال رعايته للأنشطة ذات الطابع الاجتماعي ومشاركته فيها وتقديم الدعم لها، حيث بلغ مجموع التبرعات التي قدمها البنك للأعمال الخيرية المختلفة حتى نهاية عام ٢٠٠٩ حوالي (٥,٧) مليون ديناراً، وأيضاً من خلال القروض الحسنه التي يقدمها لغايات اجتماعية مبررة، والتي بلغت حتى نهاية عام ٢٠٠٩ حوالي (٤,١٠٩) مليون ديناراً استفاد منها حوالي (٢٣٨) الف مواطناً، أما صندوق التأمين التبادلي الذي يرعاه البنك، فقد قام حتى نهاية عام ٢٠٠٩ بالتعويض على (١٠٧٨) حالة وفاة وعجز كلي من مديني البنك، بمبلغ مقداره حوالي (٩,٢) مليون دينار. وفي نفس السياق، يتيح البنك لطلبة المؤسسات التعليمية المختلفة فرصة التدريب لديه على طبيعة أعماله، حيث بلغ عدد هؤلاء المتدربين (١٠٥٣٥) طالباً حتى نهاية عام ٢٠٠٩.

حضرات الاخوة المساهمين الكرام،

لقد أظهرت بعض المؤشرات وجود بوادر انتعاش في الاقتصاد العالمي، ومن ذلك تحسن مؤشرات أسعار البورصة العالمية، فبعد مرور اكثر من عام على بداية الأزمة المالية العالمية وارتفاع اسعار النفط واستقرارها معظم الوقت فوق مستوى سبعين دولاراً للبرميل، بعد ان كانت اسعاره قد تدنت في بدايات الازمة الى ما دون الأربعين دولاراً للبرميل. الا ان هذا الانتعاش يبدو أنه بطيء،

كما أن البعض يخشى من أن تكون هذه المؤشرات خادعة، وتؤدي إلى تقويض الالتزامات الدولية التي تم الاتفاق عليها في اجتماعات دول العشرين، من أجل إعادة تنظيم وانهاش واصلاح النظام المالي العالمي، وتقويض خطط واجراءات الدول الكبرى لمواجهة الأزمة والتخفيف من آثارها.

ويرجع كثيرون اصل الأزمة الى الاختلالات المتراكمة في اقتصاديات الولايات المتحدة الامريكية، فيما عرف حينذاك بأزمة التمويل العقاري، وذلك قبل أن تتحول إلى أزمة اقتصادية عالمية كبرى، تعصف باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتؤدي إلى الاطاحة بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية، وإحداث فوضى في الأسواق المالية، مما ترتب عليه انهيار في اسعار البورصات العالمية، وتذبذب كبير في اسعار العملات الرئيسية تجاه بعضها البعض، وتخفيض كبير على أسعار الفائدة، فسر الفائدة على الدولار الأمريكي مثلاً قد تم تخفيضه إلى ما بين (الصفحة ٢٥، ٠٪).

وعلى المستوى الاقليمي، بقيت بؤر التوتر في منطقتنا مشتعلة خلال عام ٢٠٠٩، فالاحتلال ما زال جاثماً على كل من فلسطين والعراق، وما زال يرافقه إراقة للدماء، وقلق وخوف وترقب لما ستحملة الايام القادمة من مفاجآت مؤلمة جديدة.

وبالرغم من تبعات هذه الأحداث التي تحيط بالأردن، إلا أن التقديرات الأولية تشير إلى نمو ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، إذ بلغ معدل النمو خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٩ حوالي (٢,٧٪)، مقابل (٩,١٪) خلال نفس الفترة من العام السابق، وتشير التقديرات إلى أن هذا النمو سيبلغ خلال عام ٢٠٠٩ بكامله حوالي (٣٪). وكان معدل التضخم خلال عام ٢٠٠٩ سلبياً بنسبة (٧,٠٪)، مقابل معدل مقداره (٩,١٣٪) خلال عام ٢٠٠٨، وكان ذلك نتيجة الانخفاض الذي شهدته أسعار السلع والنفط المستوردة إلى الأردن بعد الأحداث الاقتصادية الأخيرة.

وارتفع صافي الدين العام في نهاية شهر تشرين ثاني ٢٠٠٩ عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٨ بمقدار (٨, ١٠٩٩) مليون ديناراً أو ما نسبته (٩, ١٢٪)، ليصل إلى حوالي (٩٦٥١) مليون ديناراً.

وسجل حجم تداول الأسهم في بورصة عمان خلال عام ٢٠٠٩ حوالي (٩, ٩) مليار ديناراً، وبانخفاض مقداره حوالي (٦, ١٠) مليار ديناراً، أو ما نسبته (٤, ٥٢٪)، عن الحجم المسجل في نفس الفترة من عام ٢٠٠٨. وانخفض كذلك الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة بمقدار (٢٢٤) نقطة أو ما نسبته (١, ٨٪) ليصل إلى (٢٥٣٤) نقطة بنهاية عام ٢٠٠٩.

وعلى صعيد السياسة النقدية، يواصل البنك المركزي الأردني، سياسته الرامية إلى ترسيخ الاستقرار النقدي، والحفاظ على مستوى ملائم من احتياطياته من العملات الأجنبية، لتعزيز الثقة بالدينار الأردني، والحفاظ على استقرار نسبي في مستوى الأسعار. وبفضل ذلك بلغت هذه الاحتياطيات في نهاية عام ٢٠٠٩ حوالي (٩, ١٠) مليار دولار وبارتفاع مقداره حوالي (١, ٣) مليار دولار عن مستواها في نهاية عام ٢٠٠٨، وتمت المحافظة على سياسة ربط سعر صرف الدينار بالدولار الأمريكي التي بدأت في عام ١٩٩٦، وبواقع (٧٠٨, ٠) دينار شراءً و(٧١٠, ٠) دينار بيعاً لكل دولار، مع السماح له بالتذبذب تجاه بقية العملات الأجنبية تبعاً لتطورات أسعار صرف تلك العملات في الأسواق الدولية. وفي ظل الأزمة المالية، شهد سعر صرف الدولار تذبذب كبير تجاه العملات الأخرى، وقد استتبع ذلك تذبذب في سعر صرف الدينار، فسعر صرفه بلغ في نهاية شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٩ حوالي (٤٤, ٠) يورو، بعد أن كان يبلغ في نهاية العام الماضي حوالي (١) يورو.

ومسيرة للتخفيض الذي جرى على سعر فائدة الدولار الأمريكي، وتشجيعاً للاستثمار وتحريكاً لعجلة الاقتصاد الوطني، قام البنك المركزي الأردني بتخفيض سعر إعادة الخصم على الدينار ثلاث مرات خلال عام ٢٠٠٩، وكان آخر تخفيض له في ٢٠/١٢/٢٠٠٩ إلى (٧٥, ٤٪)، بعد أن كان يبلغ (٢٥, ٦٪) بنهاية عام ٢٠٠٨. أما الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف، فقد انخفض خلال عام ٢٠٠٩ بنحو (٤١) نقطة أساس ليبلغ (٧, ٩٪).

ورغم كل ما يكتنف الظروف المحيطة من معوقات، إلا أن مصرفنا استطاع بفضل الله سبحانه وتعالى، تحقيق نمو جديد في معظم أنشطته. ويسر مجلس الإدارة أن يضع بين أيديكم أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في عام ٢٠٠٩، وما يتطلع إلى تحقيقه مستقبلاً بإذن الله.

أولاً: رأس المال

تم تنفيذ قرار الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٧/٧/٢٠٠٩، بزيادة رأس المال بمبلغ (١٨,٧٥) مليون ديناراً، ليصبح (١٠٠) مليون ديناراً بدلاً من (٨١,٢٥) مليون ديناراً، وذلك برسملة مبلغ (٨,٧٥) مليون ديناراً من الأرباح المدورة، ورسملة مبلغ (١٠) مليون ديناراً من الإحتياطي الإختياري، وتوزيع اسهم مجانية على المساهمين بمقدار الزيادة كلا نسبة مساهمته في رأس المال بنهاية يوم ٩/٩/٢٠٠٩.

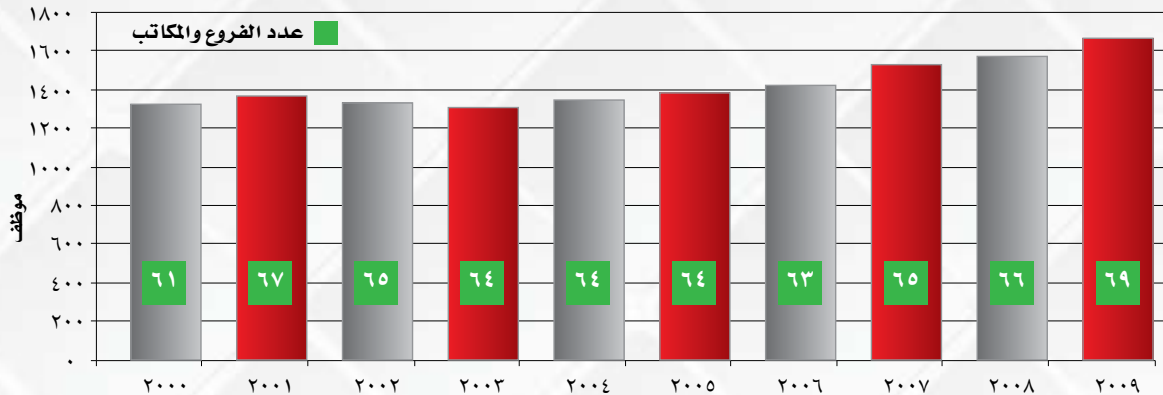
ثانياً: التفرع

خلال عام ٢٠٠٩، تم افتتاح فرع «خلدا/ عمان» ومكتبي «شارع الحرية/ المقابلين» و «حي الياسمين/ حي نزال»، وبذلك أصبحت شبكة تفرع البنك تتشكل من (٥٧) فرعاً و (١٢) مكتباً مصرفياً. ومن المقرر أن يتم يوم ١١/١/٢٠١٠ افتتاح فرع «الشونة الشمالية/ اربد» ومكتب «سما الروسان/ اربد»، وكذلك تحويل مكتب «القصر/ الكرك» الى فرع يوم ١/٢/٢٠١٠، ومن المتوقع خلال عام ٢٠١٠ أيضاً استكمال عملية تحويل مكتب «الضليل/ الزرقاء» الى فرع.

ثالثاً: الجهاز الوظيفي

بنهاية عام ٢٠٠٩، بلغ عدد موظفي البنك (١٧٥٥) موظفاً، بزيادة مقدارها (٩٩) موظفاً عما كان عليه بنهاية عام ٢٠٠٨، وفيما يلي بيان بتطور اعداد الموظفين خلال العشر سنوات الاخيرة:

أعداد الموظفين



وفي نطاق الاهتمام برفع سوية وأداء الموظفين، يوفد البنك اعداداً من موظفيه للتأهيل الأكاديمي في تخصصات لها علاقة بالعمل المصرفي الاسلامي، وخلال عام ٢٠٠٩، بلغ عدد من تخرج من هؤلاء الموظفين (١٢) موظفاً موزعين على النحو التالي: (٢) دكتوراه، (٣) ماجستير، (٦) بكالوريوس، (١) دبلوم.

وفي مجال تدريب الموظفين، قام البنك خلال عام ٢٠٠٩ بإشراك (٢٨٠٣) موظفاً في دورات وندوات من التي ينظمها معهد تدريب البنك ومراكز وجهات متخصصة داخل الأردن وخارجه، وذلك مقابل اشراك (٣٠٢١) موظفاً في عام ٢٠٠٨، وفيما يلي بيان ذلك:

البيان	٢٠٠٩		٢٠٠٨	
	عدد الدورات/ الندوات	عدد المشاركين	عدد الدورات/ الندوات	عدد المشاركين
معهد البنك	١٦٦	٢٣١٣	١٧٠	٢٦٥٠
مراكز داخل الأردن	١٨٠	٤٦٨	١٥١	٣٤٧
مراكز خارج الأردن	١٦	٢٢	٢٠	٢٤
المجموع	٣٦٢	٢٨٠٣	٣٤١	٣٠٢١

وغطت هذه الدورات وتلك الندوات مختلف الأنشطة والأعمال المصرفية والمالية والإدارية، من ودائع واعتمادات وكمبيالات وكفالات واستثمار وتحليل مالي وسلوك وظيفي ولغة انجليزية، بالإضافة الى دورات تهتم بالأمر الشرعية والمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الاسلامية وتحليل المخاطر المصرفية والجودة الشاملة وتنظيف الأموال. هذا، بالإضافة الى مواصلة التدريب العملي للموظفين الجدد في الفروع.

كما استمر البنك في إتاحة فرص التدريب والإطلاع على طبيعة اعماله لاعداد جديدة من طلبة المؤسسات التعليمية، حيث بلغ هذا العدد (٧٠٥) طلاب خلال عام ٢٠٠٩، مقابل (٥٢٥) طالباً خلال عام ٢٠٠٨.

رابعاً: التقنيات المصرفية

- أنجز البنك خلال عام ٢٠٠٩، مزيداً من عمليات التطوير والتحديث في مجال التقنيات المصرفية من أهمها:
- استكمال الاستعدادات لتطبيق النظام المصرفي الجديد "ICBS"، بما في ذلك بناء أنظمة ربط بينه وبين النظام المصرفي الحالي "JIB".
- تحديث (٣٢) جهازاً من أجهزة الصرف الآلي، بالإضافة الى تركيب وتشغيل سبعة أجهزة صرف آلية جديدة خلال عام ٢٠٠٩، وبذلك أصبحت شبكة البنك من أجهزة الصرف الآلي تتشكل من (٧٦) جهازاً ترتبط جميعها مع حسابات العملاء، ومع الشبكة الأردنية المشتركة لأجهزة الصرف الآلية في المملكة (JONET)، والتي تتشكل من حوالي (١٠٥٠) جهازاً للصرف الآلي، ومن خلالها مع شبكة فيزا انترناشونال خارج الاردن.
- التوسع في تقديم خدمة الرسائل القصيرة (SMS) لإبلاغ المشترك بالحركات التي تتم على حساباته.
- القيام بعمليات تطوير وتحديث على أنظمة وشبكات وأجهزة التقنيات المصرفية المختلفة.

خامساً: الجوائز التشجيعية

استمر البنك، منذ عام ١٩٩٧، بتوزيع جوائز على أصحاب حسابات التوفير بقيمة اجمالية مقدارها حوالي (١٥٠) ألف ديناراً بالسنة لتغطية تكاليف الحج والعمرة وجوائز أخرى.

ومع مطلع عام ٢٠٠٨، استحدث البنك جوائز لتوزيعها على مستخدمي البطاقات المصرفية، وذلك بتقديم نسبه من قيمة المشتريات الشهرية للعميل، بقيمة اجمالية تبلغ حوالي (١٠٠) ألف دينار بالسنة، اضافة الى تقديم جوائز عينية قيمة أخرى بقيمة اجمالية تبلغ حوالي (٢٠) ألف دينار بالسنة.

ومن المعلوم، ان البنك يتحمل قيمة جميع هذه الجوائز من أموال المساهمين حسب الفتوى الشرعية الصادرة بهذا الخصوص.

سادساً: الدور الاجتماعي للبنك

استمر البنك في تحمل مسؤولياته الاجتماعية والثقافية والعمل على ترسيخ القيم الإسلامية في المعاملات المصرفية المعتادة، والتفاعل الإيجابي مع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي. وفيما يلي نماذج مما قام به البنك في هذا المجال خلال عام ٢٠٠٩:-

أ- المؤتمرات والندوات

واصل البنك خلال عام ٢٠٠٩ مشاركته في فعاليات المؤتمرات والندوات التي يتم تنظيمها من قبل كل من البنك الاسلامي للتنمية ومجموعة البركة المصرفية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية (CIBAFI) ومجلس الخدمات المالية الاسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (AAOIFI) وندوة البركة الفقهية السنوية. بالإضافة الى حرصه على المشاركة في المؤتمرات والندوات التي تعمل على نشر وتطوير اعمال المصارف الاسلامية.

ب- البحث العلمي والتدريب المهني

استمر اهتمام البنك بأنشطة البحث العلمي والتدريب، وقد بلغ ما تم صرفه على هذه الأنشطة في عام ٢٠٠٩ حوالي (١٧٨,٨) ألف ديناراً، وتوزعت بنود هذه المصاريف على النحو التالي:-

البيان	الف دينار
نفقات مباشرة لمعهد تدريب البنك	١٢,٦٢٣
مساهمة في نفقات دراسة وتدريب الموظفين	١٠٠,٤٢٦
مشاركة في نفقات معهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي الأردني	٢٩,٤٠٢
تبرع ورعاية مؤتمرات علمية ومؤسسات تعليمية	٣٦,٣٧٦
المجموع	١٧٨,٨٢٧

ج- التبرعات

واصل البنك دعم كثير من الفعاليات الاجتماعية والثقافية، وتقديم التبرعات لأنشطتها المختلفة. ومن بين هذه الفعاليات، الصندوق الأردني للتنمية البشرية، وصندوق الملك عبد الله الثاني - جيوب الفقر، وصندوق الأمان لمستقبل الأيتام، وهيئة الخيرية الهاشمية، وجمعيات حفظ القرآن الكريم، وحفلات الزفاف الجماعي التي تنظمها جمعية العفاف الخيرية. هذا، وبلغ اجمالي التبرعات التي قدمها البنك خلال عام ٢٠٠٩ مثل هذه الفعاليات حوالي (٢٧٠,١) ألف ديناراً، موزعة على النحو التالي:

البيان	العدد	المجموع (الف دينار)
الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	٢	٥٥,٩٩٦
صندوق الأمان لمستقبل الأيتام	١	٢٩,٥٠٠
جمعيات ومسابقات حفظ القرآن الكريم	٨	٤٨,٥٠٠
جمعيات وهيئات خيرية ولجان زكاة	٥٥	٥٠,٣٠٠
مؤتمرات علمية وبرامج تعليمية وثقافية	١١	٣٦,٣٧٦
لجان مساجد	١٠٨	٤٩,٤١٨
المجموع	١٨٥	٢٧٠,٠٩٠

د- القرض الحسن:

استمر البنك في استقبال الودائع في "حساب القرض الحسن" من الراغبين في إقراضها عن طريق البنك كقروض حسنة، حيث بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية عام ٢٠٠٩ حوالي (٦١٦) ألف ديناراً.

واستمر البنك بتقديم القروض الحسنة لغايات اجتماعية مبررة، كالتعليم والعلاج والزواج، وقد بلغت القروض التي منحها البنك خلال عام ٢٠٠٩، من الصندوق ومن الأموال التي خصصها لهذه الغاية حوالي (١٣) مليون ديناراً، استفاد منها (٢٣) ألف مواطن، وذلك مقابل حوالي (٢١,٨) مليون ديناراً في عام ٢٠٠٨، كان قد استفاد منها حوالي (١٩,٣) ألف مواطن.

ومن الجدير ذكره، ان عدداً من هذه القروض يتم منحها لشباب مقبلين على الزواج بالتعاون مع جمعية العفاف الخيرية، وقد بلغ اجمالي هذه القروض في عام ٢٠٠٩ حوالي (٢٠٦) ألف ديناراً استفاد منها (٣٥٥) شاباً، مقابل حوالي (١٧٥) ألف ديناراً في عام ٢٠٠٨ استفاد منها (٣٣٦) شاباً.

هـ- تمويل المهنيين والحرفيين:

واصل البنك تطبيق البرنامج الذي استحدثه في عام ١٩٩٤ والخاص بتمويل مشاريع ومتطلبات اصحاب المهن والحرف المختلفة بأسلوب المشاركة. وقد بلغ عدد المشاريع التي تم تمويلها بهذا الأسلوب (٧٩) مشروعاً حتى نهاية عام ٢٠٠٩، وبلغ اجمالي التمويل المقدم لها حوالي (١,٧٥) مليون ديناراً. هذا بالإضافة الى ما يقدمه البنك من تمويل لهذه الفئة من المواطنين بأسلوب المراجعة.

و- صندوق التأمين التبادلي:

استمر البنك في رعاية صندوق التأمين التبادلي لمديني البنك الذي تم استحداثه في عام ١٩٩٤، ويتضامن من خلاله المشتركون على جبر جزء من الضرر الذي يلحق باحدهم لتسديد رصيد مديونيته تجاه البنك او جزء منها في حالات معينة. وخلال عام ٢٠٠٩، بلغ عدد الحالات التي تم التعويض عليها (١٠٣) حالة، وبلغت التعويضات المدفوعة عنها في ذلك العام حوالي (٢٧٤) ألف ديناراً، أما إجمالي عدد حالات التعويض منذ تأسيس الصندوق حتى نهاية عام ٢٠٠٩ فقد بلغ (١٠٧٨) حالة، وبلغت التعويضات المدفوعة عنها حوالي (٢,٩) مليون ديناراً. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، بلغ رصيد الصندوق حوالي (٢٥,٦) مليون ديناراً، وبلغ العدد القائم للمشاركين في الصندوق حوالي (١١٤,٦) ألف مشترك، ومجموع أرصدة مديونيتهم حوالي (٤١١,٧) مليون ديناراً، مقابل رصيد للصندوق مقداره حوالي (٢٢,٣٦) مليون دينار، ومشاركين فيه عددهم حوالي (١٠٠) ألف مشترك، مجموع أرصدتهم حوالي (٣٢١) مليون دينار، وذلك في عام ٢٠٠٨.

ومن الجدير ذكره، ان البنك قد وسع مظلة المؤمن عليهم اعتباراً من ٢٠٠٧/٨/١، لتصبح شاملة لكل من تبلغ مديونيته (٤٠) ألف ديناراً فأقل، بدلاً من (٢٥) ألف دينار فأقل، واعتباراً من ٢٠١٠/١/١ سيطبق هذا التأمين على من تبلغ مديونيته (٥٠) ألف دينار فأقل.

الوضع المالي

سابعاً: الوضع المالي

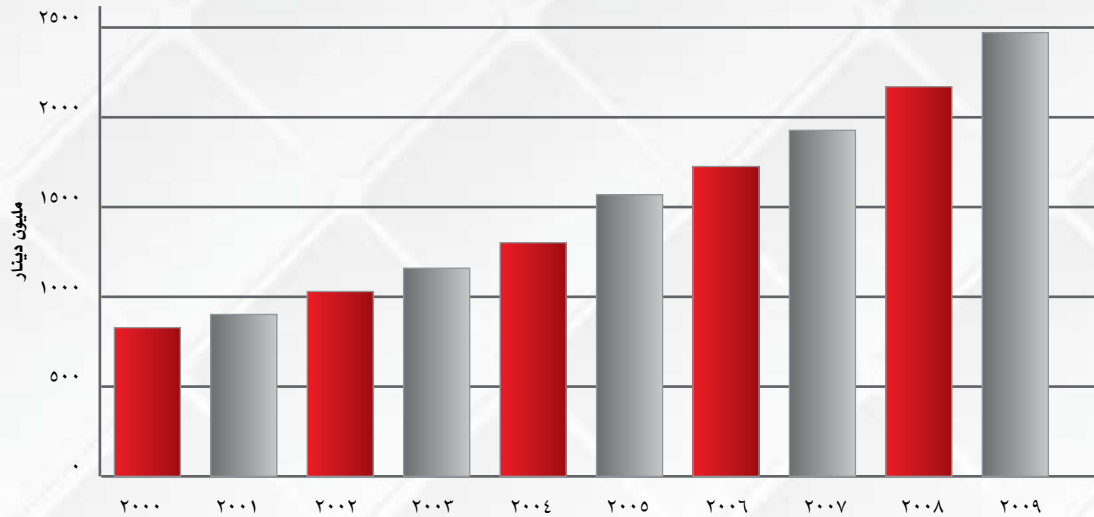


أ- اجمالي الموجودات:

بلغ اجمالي الموجودات بنهاية عام ٢٠٠٩ حوالي (٢,٤٧٢) مليون دينار مقابل حوالي (٢,١٧٠) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨، وبنسبة نمو مقدارها حوالي (١٣,٩)٪، وتفاصيل ذلك على النحو التالي بملايين الدنانير:-

الاجمالي	البند خارج الميزانية				مجموع البنود داخل الميزانية	السنة
	المجموع	الاستثمار بالوكالة	سندات المقارضة	الاستثمارات المقيدة		
٢,٤٧١,٥	٢٨٨,٥	٩,٥	٢٢٦,٩	٥٢,٢	٢,١٨٣,١	٢٠٠٩
٢,١٧٠,٣	٣٢٢,٠	٩,٤	٢٢٤,٥	٨٨,٠	١,٨٤٨,٤	٢٠٠٨
٣٠١,٢	(٣٣,٥)	٠,٠١	٢,٤	(٣٥,٩)	٣٣٤,٧	زيادة (نقص)
٪١٣,٩	(٪١٠,٤)	٪٠,١	٪١,١	(٪٤٠,٧)	٪١٨,١	

إجمالي الموجودات



ب- النقد في الصندوق ولدى البنوك

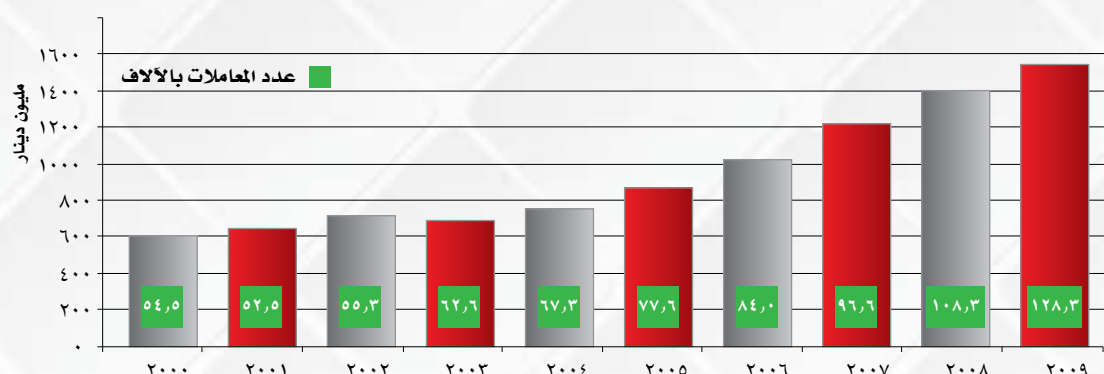
بلغ اجمالي النقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية عام ٢٠٠٩ حوالي (٨٧٧,٥) مليون دينار، مقابل حوالي (٦٨٩,٥) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨، أي بزيادة مقدارها حوالي (١٨٨) مليون دينار.

ج- توظيف الأموال

بلغ اجمالي ارصدة التمويل والاستثمار في نهاية عام ٢٠٠٩ حوالي (١,٥٥٧) مليون دينار، موزع على (١٢٨,٣) الاف معاملة مقابل حوالي (١,٤١٣) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨، موزع على (١٠٨,٣) الف معاملة، وتفاصيل هذه الأرصدة على النحو التالي بملايين الدنانير:-

السنة	التمويل والاستثمار الذاتي للبنك			الذمم والاستثمار المشترك				المستثمر من الحسابات المدارة لصالح الغير		
	في السوق المحلية	في الاسواق الخارجية	المجموع	في السوق المحلية	في الاسواق الخارجية	ودائع استثمارية لدى بنوك اسلامية	المجموع	في السوق المحلية	في الاسواق الخارجية	المجموع
	التمويل	الاستثمار	الذمم	التمويل	الاستثمار	الذمم	التمويل	الاستثمار	الذمم	التمويل
٢٠٠٩	١١,٤	٢,٧	١٤,١	١٨٠,٠	٦٣,٧	٥١,٥	١,٢٩٥,٢	٢,٦	٤٨,٥	٥١,٢
٢٠٠٨	٧,٨	٢,١	٩,٩	١,٠٧٧,٦	٢٧,٢	٤٢,٦	١,١٤٧,٤	١,٨	٨٣,٤	٨٥,٣
زيادة (نقص)	٣,٦	٠,٦	٤,٢	١٠٢,٤	٣٦,٥	٩,٠	١٤٧,٨	٠,٨	(٣٤,٩)	(٣٤,١)
	%٤٦,٥	%٢٩,٠	%٤٢,٨	%٩,٥	%١٣٤,٣	%٢١,٠	%١٢,٩	%٤١,٨	(%)٤١,٨	(%)٤٠,٠
	%١٦,٢	%١٦,٢	%١٦,٢	%١٦,٢	%١٦,٢	%١٦,٢	%١٦,٢	%١٦,٢	%١٦,٢	%١٦,٢

اجمالي أرصدة التمويل والاستثمار



وشملت عمليات التمويل التي نفذها البنك في السوق المحلية خلال عام ٢٠٠٩، مختلف الأنشطة والمرافق الاقتصادية والإجتماعية، واستفاد من هذه التمويلات عدد من المرافق الصحية (مستشفيات وعيادات وشركات أدوية) وعدد من المرافق التعليمية (جامعات ومدارس ومعاهد تعليمية)، والعديد من المشاريع الصناعية والعقارية ووسائل خدمات النقل بالإضافة الى التمويلات التي قدمها البنك الى القطاع التجاري.

ووفقاً لتصنيف المعتمد من البنك المركزي الأردني، كانت حصص القطاعات الاقتصادية من ارصدة التمويل (بملايين الدينار) على النحو التالي:

السنة	الزراعة	الصناعة والتعدين	التجارة العامة	الإنشاءات	خدمات النقل	السياحة والفنادق والمطاعم	الخدمات والمرافق العامة	اغراض اخرى	المجموع
٢٠٠٩	٣,٩	١٤,٣	٣٧٤,١	٣٥٧,٦	٢٠٧,٠	٣,٩	١٦,٤	١٠٠,٩	١,٠٧٨,١
★ ٢٠٠٨	١٢,٥	٥٣,٤	٣٧٥,٣	٢٧٤,٢	١٧٤,٢	٠,٤	٧,٠	٤٦,٥	٩٤٣,٥

★ تم اعادة تصنيف بيانات عام ٢٠٠٨ لتتوافق مع تصنيف البنك المركزي لبيانات عام ٢٠٠٩.



ويؤلي البنك أهمية خاصة للإحتياجات الأساسية للمواطنين في عمليات التمويل، وفيما يلي بيان بتمويل المراجعة المقدم من أموال الاستثمار المشترك والمحافظة الاستثمارية خلال عام ٢٠٠٩ لأهم هذه الإحتياجات:

حاجات الأفراد الممولة	مليون دينار	عدد المستفيدين من التمويل
اراضي ومساكن ومواد بناء	١٣٢,٨	١٧٠٢٦
وسائل نقل ومركبات انشائية	١٥٢,٢	٢١٣١١
أثاث	١٣,٠	٤٣٧٧

أما الرصيد القائم في نهاية عام ٢٠٠٩ لتمويل المراجعة لهذه الإحتياجات من أموال الاستثمار المشترك والمحافظة الاستثمارية فكان على النحو التالي:

حاجات الافراد الممولة	مليون دينار	العدد القائم للمستفيدين من التمويل
اراضي ومساكن ومواد بناء	٣٥١,٦	٤٤٦٢٢
وسائل نقل ومركبات انشائية	٢٩٠,٠	٥٢٠١٠
أثاث	٢٦,٤	١٢٤٥٦

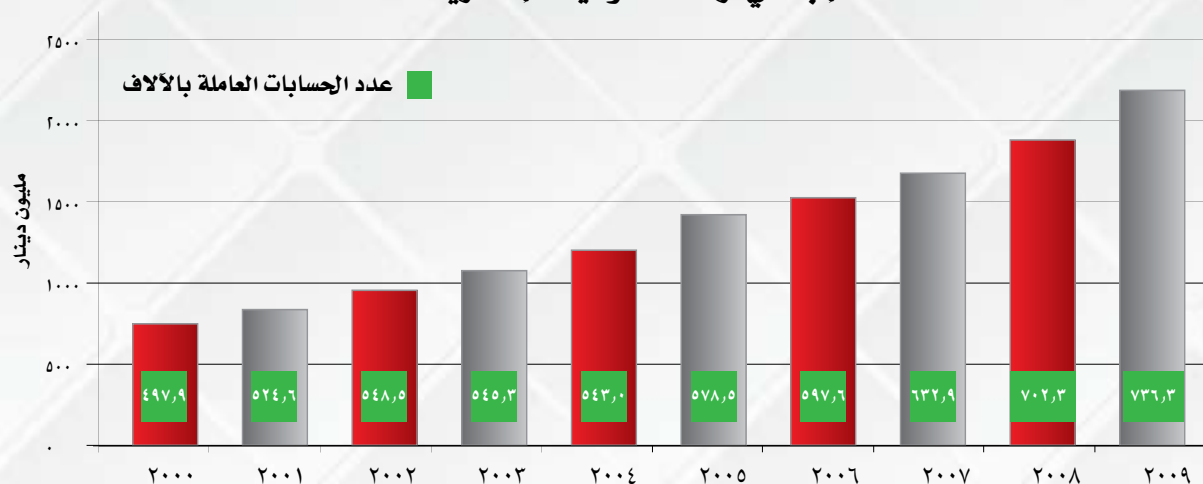
هذا، واستمر البنك في توجيه جزء مهم من اموال الاستثمار المشترك للاستثمار في رؤوس أموال الشركات الوطنية التي لا يشتمل نشاطها الرئيس على مخالفة شرعية، وتنتج سلعا وخدمات ذات نفع عام للمجتمع والإقتصاد الوطني، وفي نهاية عام ٢٠٠٩، كان عدد الشركات المستثمر في رؤوس اموالها (٢٢) شركة، وحجم هذا الاستثمار حوالي (٥٨,٢) مليون ديناراً.

د- اجتذاب المدخرات:

بلغ اجمالي ارصدة الاوعية الادخارية في نهاية عام ٢٠٠٩ حوالي (٢,١٨٨) مليون دينار، موزعة على (٧٣٦,٣) الف حساب عامل، مقابل حوالي (١,٨٨٢) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨، موزعة على (٧٠٢,٣) الف حساب عامل، وتفاصيل ارصدة حسابات هذه الأوعية على النحو التالي بملايين الدنانير:-

السنة	الامانة			البنوك			تأمينات نقدية	الاستثمار المعلقة			الاستثمارات المقيدة			سندات المقارضة «محلي»	الاستثمار بالوكالة «أجنبي»
	محلي	اجنبي	المجموع	محلي	اجنبي	المجموع		محلي	اجنبي	المجموع	محلي	اجنبي	المجموع		
٢٠٠٩	٥٥١,٧	٤٣,٥	٥٩٥,٢	٠,٧	٤,٥	٥,٢	٣٢,٦	١,١٥٥,٤	١٤٠,٣	١,٢٩٥,٧	٢,٨	٤٩,٤	٥٢,٢	١٩٧,٢	٩,٥
٢٠٠٨	٤٩٢,٠	٣٠,٢	٥٢٢,٢	١,١	٧,٤	٨,٥	٣٢,٧	٩١٠,٨	١١٥,٧	١,٠٢٦,٥	٢,٠	٨٦,٠	٨٨,٠	١٩٤,٢	٩,٤
زيادة	٥٩,٦	١٣,٤	٧٣,٠	(٠,٤)	(٢,٩)	(٣,٣)	(٠,٢)	٢٤٤,٦	٢٤,٥	٢٦٩,١	٠,٧	(٣٦,٦)	(٣٥,٩)	٣,٠	٠,١
(نقص)	١٢,١	٤٤,٣	١٤,٠	(٤٠,٦)	(٣٨,٨)	(٣٩,٠)	(٠,٥)	٢٦,٩	٢١,٢	٢٦,٢	٣٧,٢	(٤٢,٦)	(٤٠,٧)	١,٥	٠,١

إجمالي ارصدة الأوعية الادخارية



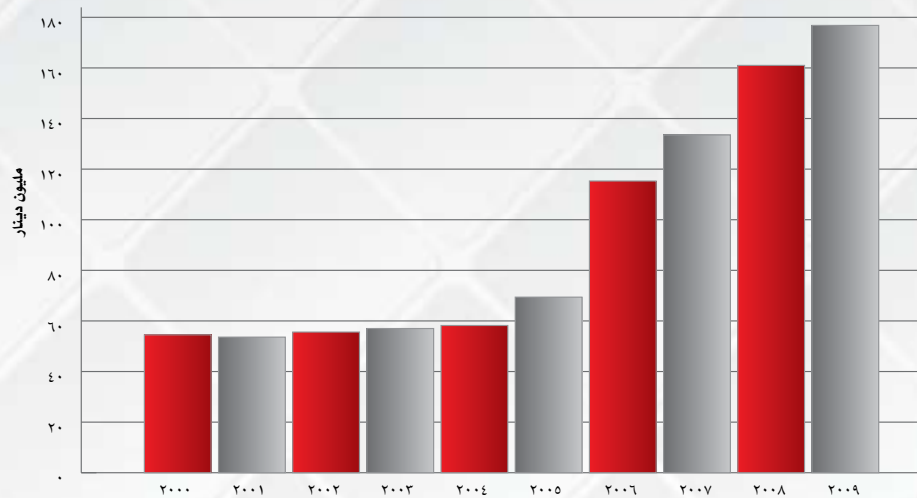
هـ- حقوق المساهمين:

بلغت حقوق المساهمين بنهاية عام ٢٠٠٩ حوالي (١٧٧) مليون دينار، مقابل حوالي (١٦١) مليون دينار بنهاية عام ٢٠٠٨، وتفاصيل ذلك على النحو التالي بملايين الدنانير:-

السنة	رأس المال المدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر مصرفية عامة	احتياطي القيمة العادلة- بالصافي	الأرباح المدورة
٢٠٠٩	١٠٠,٠٠	٢٦,٤١	٥,٩٢	٣,٠١	٠,٧٠	٢,١٢	٣٨,٦٧
٢٠٠٨	٨١,٢٥	٢٢,٤١	١٢,٠٦	٣,٠١	٠,٦٠	١,٩٨	٣٩,٦٨
زيادة (نقص)	١٨,٧٥	٤,٠٠	(٦,١٤)	٠,٠٠	٠,١٠	٠,١٤	(١,٠١)
	%٢٣,١	%١٧,٩	(%٥٠,٩)	%٠,٠	%١٦,٧	%٧,١	(%٢,٥)

وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام ٢٠٠٩ حوالي (١٤,٤٧)٪ حسب معايير البنك المركزي، وحوالي (٣٣)٪ حسب معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

حقوق المساهمين



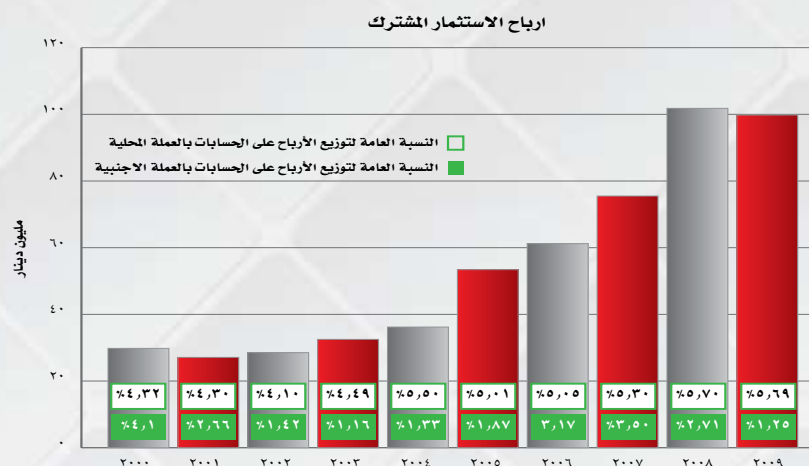
و- ارباح الاستثمار المشترك:

بلغ إجمالي ارباح الاستثمار المشترك خلال عام ٢٠٠٩ حوالي (٩٩,٨٢) مليون دينار، مقابل حوالي (١٠١,٧٥) مليون دينار خلال عام ٢٠٠٨، وقد تم توزيعه حسب القانون وقرارات مجلس الادارة على النحو التالي:-

السنة	بالعملة المحلية (مليون دينار)				بالعملات الاجنبية (بما يعادل مليون دينار)			
	حصة صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	حصة البنك بصفته مضارب	حصة البنك بصفته رب	حصة حسابات الاستثمار المطلقة	حصة صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	حصة البنك بصفته مضارب	حصة البنك بصفته رب	حصة حسابات الاستثمار المطلقة
٢٠٠٩	٩,٧٧	٢٩,٣١	١٩,٠٦	٣٩,٥٥	٢,١٤	٠,٢١	٠,٦٤	١,٢٧
٢٠٠٨	٩,٧٦	٢٩,٢٩	٢٧,٠٣	٣١,٥٦	٤,١١	٠,٤١	١,٢٣	٢,٤٠
زيادة	٠,٠١	٠,٠٢	(٧,٩٧)	٨,٠٠	(١,٩٧)	(٠,٢٠)	(٠,٥٩)	(١,١٣)
(نقص)	%٠,٠	%٠,٠	(%٢٩,٥)	%٢٥,٣	(%٤٧,٩)	(%٤٧,٩)	(%٤٧,٩)	(%٤٧,١)

وكانت نسب توزيع الأرباح على الحسابات لعام ٢٠٠٩ كما يلي:-

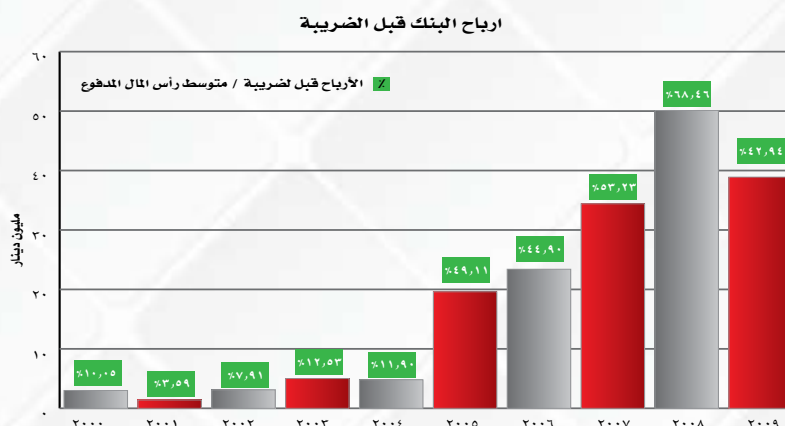
العملة	النسبة العامة	لأجل	اشعار	توفير
العملة المحلية	٥,٦٩%	٥,١٢%	٢,٩٨%	٢,٨٥%
العملات الاجنبية	١,٢٥%	١,١٢٥%	٠,٨٧٥%	٠,٦٢٥%



ز- ارباح البنك:

بلغت ارباح البنك قبل الضريبة لعام ٢٠٠٩ حوالي (٢٨,٩٢) مليون دينار، أما الأرباح بعد الضريبة فقد كانت حوالي (٢٧,٨٩) مليون دينار، وتفاصيل ذلك على النحو التالي بملايين الدنانير:-

السنة	الإيرادات											المصاريف		الأرباح بعد الضريبة	الأرباح قبل الضريبة
	أرباح البنك الدائنية	حصة البنك بصفته رب مال	حصة البنك بصفته مضارب	حصة البنك من أرباح الاستثمارات المقيدة / المخصص	حصة البنك من أرباح المحافظ الاستثمارية / سندات المقارضة	حصة البنك من أرباح الاستثمارات بالوكالة	إيرادات الخدمات المصرفية وإرباح العملات الأجنبية	إيرادات أخرى	نفقات الموظفين	استهلاكات وأطفاءات ومصاريف أخرى	مخصصات متنوعة وخسائر (وفر) تدني موجودات مالية				
٢٠٠٩	٠,٤٢	١٩,٠٧	٢٩,٩٥	٠,١٢	٣,١٢	٠,٠٥	١٢,٢٠	٢,٩٧	١٨,٤١	١٢,٤٢	(١,٨٣)	٢٧,٨٩	٢٨,٩٢		
٢٠٠٨	٠,٢٨	٢٧,٠٩	٣٠,٥٣	٠,٤٤	٨,١٤	٠,٠٥	١٣,٨١	٣,١٤	١٦,٦٠	١٢,٩٠	٣,٩١	٣٥,١٤	٥٠,٠٦		
زيادة	٠,١٤	(٨,٠٢)	(٠,٥٨)	(٠,٣٢)	(٥,٠٠)	٠,٠٠	(١,٦١)	(٠,١٧)	١,٨٠	(٠,٤٨)	(٥,٧٤)	(٧,٢٥)	(١١,١٥)		
نقص	٤٩,١%	(٢٩,٦%)	(١,٩%)	(٧٣,٦%)	(٦١,٥%)	٠,٠%	(١١,٦%)	(٥,٤%)	١٠,٩%	(٣,٧%)	(١٤٦,٨%)	(٢٠,٦%)	(٢٢,٣%)		



تطور أعمال البنك في السنوات العشر الاخيرة

السنة المالية	اجمالي الموجودات (١)	الاوعية الادخارية (٢)		التمويل والاستثمار (٣)		رأس المال المدفوع	حقوق المساهمين
		اجمالي الارصدة	عدد الحسابات العاملة (بالآلاف)	اجمالي الارصدة	الف معاملة		
٢٠٠٠	٨٢٨,٣	٧٤٩,١	٤٩٧,٩	٦١١,١	٥٤,٤	٢٨,٥	٥٤,٥
٢٠٠١	٩٠١,٧	٨٣٦,٥	٥٢٤,٦	٦٥١,٧	٥٢,٥	٢٨,٥	٥٣,٦
٢٠٠٢	١,٠٢٩,٧	٩٥٥,٥	٥٤٨,٥	٧٢٢,٢	٥٥,٣	٤٠,٠	٥٥,٦
٢٠٠٣	١,١٥٩,٢	١,٠٧٦,٤	٥٤٥,٣	٦٩٥,٨	٦٢,٦	٤٠,٠	٥٧,٠
٢٠٠٤	١,٣٠١,٤	١,٢٠٢,٥	٥٤٣,٠	٧٥٩,٨	٦٧,٣	٤٠,٠	٥٨,٢
٢٠٠٥	١,٥٦٨,٤	١,٤٢١,١	٥٧٨,٥	٨٧٥,٨	٧٧,٦	٤٠,٠	٦٩,٤
٢٠٠٦	١,٧٢٦,٠	١,٥٢٥,٨	٥٩٧,٦	١,٠٣١,٢	٨٤,٠	٦٤,١	١١٥,٣
٢٠٠٧	١,٩٢٧,٣	١,٦٧٦,٨	٦٣٢,٩	١,٢٢٩,٣	٩٦,٦	٦٥,٠	١٣٣,٥
٢٠٠٨	٢,١٧٠,٣	١,٨٨١,٧	٧٠٢,٣	١,٤١٢,٥	١٠٨,٣	٨١,٣	١٦١,٠
٢٠٠٩	٢,٤٧١,٥	٢,١٨٧,٥	٧٣٦,٣	١,٥٥٦,٦	١٢٨,٣	١٠٠,٠	١٧٦,٨

(١) شاملاً مجموع الميزانية وارصدة الحسابات المدارة لصالح الغير الظاهرة خارج الميزانية «الاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة والاستثمار بالوكالة».

(٢) شاملاً أرصدة حسابات الامانة والاستثمار المطلقة والتأمينات النقدية والبنوك والاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة والاستثمار بالوكالة.

(٣) شاملاً أرصدة التمويل والاستثمار الذاتي، والذمم والاستثمار المشترك، والودائع الاستثمارية لدى البنوك الاسلامية، والمستثمر من ارصدة الحسابات المدارة لصالح الغير «الاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة والاستثمار بالوكالة».

(٤) نسبة الـ (٥٪) هي صافية للمساهمين، حيث تحمل البنك ضريبة التوزيع عنهم البالغة نسبتها (١٠٪) منها.

المبالغ لأقرب مليون دينار

عدد الموظفين	عدد الفروع والمكاتب	نسبة توزيع الارباح على المساهمين	النسبة العامة لتوزيع الارباح على الحسابات بالعملة الاجنبية	النسبة العامة لتوزيع الارباح على الحسابات بالعملة المحلية	الربح بعد الضريبة	الربح قبل الضريبة	صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار المشترك	ارباح الاستثمار المشترك	
١٣٩٥	٦١	٥٠٪ نقداً (٤)	٤,١٨٪	٤,٣٢٪	٢,٢	٣,٠	٢٥,٠	٢٩,٨	
١٤٤٠	٦٧	٣,٨٩٦١٪ اسهم (٥)	٢,٦٦٪	٤,٣٠٪	١,٠	١,٤	٢٦,٩	٢٧,١	
١٤٠٢	٦٥	٥٠٪ نقداً	١,٤٢٪	٤,١٠٪	٢,١	٣,١	٣١,٠	٢٨,٥	
١٣٧٧	٦٤	٥٠٪ نقداً	١,١٦٪	٤,٤٩٪	٣,٣	٥,٠	٢٢,١	٣٢,٥	
١٤١٨	٦٤	٥٠٪ نقداً	١,٣٣٪	٥,٥٠٪	٣,٤	٤,٨	٢٤,٠	٣٦,٢	
١٤٥٧	٦٤	٢٥٪ اسهم (٦)	١,٨٧٪	٥,٠١٪	١٣,١	١٩,٦	١٩,٢	٥٣,٤	
١٤٩٨	٦٣	١٠٪ نقداً	٣,١٧٪	٥,٠٥٪	١٥,٥	٢٣,٤	٢١,٣	٦١,٢	
١٦١١	٦٥	١٢٪ نقداً ٢٥٪ اسهم (٧)	٣,٥٠٪	٥,٣٠٪	٢٣,٠	٣٤,٤	٢٠,٢	٧٥,٥	
١٦٥٦	٦٦	١٥٪ نقداً ٢٣,٠٧٦٩٢٣ أسهم (٨)	٢,٧١٪	٥,٧٠٪	٣٥,١	٥٠,١	٢٢,٩	١٠١,٨	
١٧٥٥	٦٩	١٢٪ نقداً (٩)	١,٢٥٪	٥,٦٩٪	٢٧,٩	٣٨,٩	٢٠,٧	٩٩,٨	

(٥) اسهم مجانية، تم توزيعها بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١٨.

(٦) اسهم مجانية، تم توزيعها بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٤.

(٧) اسهم مجانية، تم توزيعها بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٦.

(٨) اسهم مجانية، تم توزيعها بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٠.

(٩) مقترح توزيعها.

الخطة المستقبلية
للبنك لعام ٢٠١٠



ثامناً: الخطة المستقبلية للبنك لعام ٢٠١٠

- ١ - الاستمرار في تنويع الخدمات المصرفية وتطويرها.
- ٢ - استمرار التوسع في إصدار سندات المقارضة وترسيخ التعامل بها.
- ٣ - استمرار التوسع في التمويل بأسلوب الاجارة المنتهية بالتمليك.
- ٤ - السعي لاصدار صكوك اسلامية قابلة للتداول في البورصة.
- ٥ - استمرار التوسع في برامج تمويل المهنيين والحرفيين والصناعات الصغيرة للمساعدة في إيجاد فرص عمل جديدة.
- ٦ - خطة التفرع:
 - أ. استكمال عملية تحويل مكتب «الضليل / الزرقاء».
 - ب. تحويل مكتب «جبل عمان / عمان» إلى فرع.
 - ج. فتح فرع في «منطقة وادي الحجر / الزرقاء».
 - د. فتح مكاتب في المناطق التالية:
 ١. لواء الطيبة / اربد.
 ٢. منطقة المرج / الكرك.
 ٣. لواء بصيرا / الطفيلة.
- ٧ - تركيب وتشغيل اجهزة جديدة للصرف الآلي واستبدال القديم منها.
- ٨ - الاستمرار في عمليات التطوير والتحديث على أنظمة وشبكات وخطوط الاتصال والاجهزة لمواكبة التقنيات الجديدة والتطور في عمليات البنك، شاملاً تطبيق النظام المصرفي الجديد "ICBS" وادخال تقنيات جديدة على العمل المصرفي.
- ٩ - تعميق وتطوير مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنك.
- ١٠ - الاستمرار في تطبيق متطلبات بازل II .

توصيات مجلس الإدارة
للهيئة العامة العادية

توصيات مجلس الإدارة للهيئة العامة العادية



تاسعاً: توصيات مجلس الإدارة للهيئة العامة العادية

أيها الاخوة المساهمون الكرام:

نرجو ان نكون قد أعطينا في هذا التقرير صورة عن نشاطات البنك وإنجازاته خلال عام ٢٠٠٩، ويطيب لمجلس الإدارة ان يتقدم لهيئتكم العامة الموقرة بالتوصيات التالية :

- ١- قراءة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة العادية.
 - ٢- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١.
 - ٣- قراءة تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١، ومناقشته واقراره.
 - ٤- النظر بتقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١، والخطة المستقبلية للشركة.
 - ٥- مناقشة وتصديق الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر، وتوزيع الأرباح بنسبة (١٢٪) من رأس المال على المساهمين.
 - ٦- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية السابقة.
 - ٧- تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك.
 - ٨- انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المقبلة، وتحديد أتعابهم.
 - ٩- اي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال، حسب أحكام القانون.
- وختاماً نتوجه الى الله العلي العظيم، بالحمد والثناء على عطائه ونعمته، وما وفقنا اليه من إنجازات، ونسأله سبحانه العون والمساعدة ودوام التوفيق، عليه نتوكل وبه نستعين فيما نسعى اليه من أهداف وغايات.
- ويسرنا ان نشكر مساهمي البنك الذين شاركوا ويشاركون في بنائه، والعملاء الكرام على ثقتهم بالبنك وحرصهم على التعامل معه لتعزيز مكانته، كما نقدم الشكر الى ادارته التنفيذية وموظفيه والعاملين فيه الذين لا يألون جهداً في حسن تسييره وادارته وابرار مكانته.
- واخيراً، وليس اخراً، نذكر بالاعتزاز والتقدير دور علمائنا الأفاضل لجهودهم في التوعية الى وجوب التعامل مع البنك، جزاهم الله عنا خير الجزاء.
- ونسأل الله ان يهيئ لنا من امرنا رشداً وان يهدينا سواء السبيل.

مجلس الإدارة

ملاحق
تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٩

الملحق الأول

«متطلبات الإفصاح في تعليمات
هيئة الأوراق المالية»



الملحق الأول

«متطلبات الإفصاح في تعليمات هيئة الأوراق المالية»

١- أ- يتمثل النشاط الرئيسي للشركة في العمل المصرفي الاسلامي.

ب- بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للشركة (حقوق المساهمين) بنهاية عام ٢٠٠٩ حوالي (١٧٦,٨) مليون دينار.

ج- يوضح البيان الموجود في آخر التقرير عناوين كل من الادارة العامة والفروع وعدد موظفي كل منها.

٢- فيما يلي بيان بالمعلومات الخاصة بالشركات التابعة:-

اسم الشركة	الصفة القانونية	مجال النشاط	رأس المال المدفوع (مليون دينار)	نسبة المساهمة %	عدد الموظفين	أتعاب التدقيق	العنوان
شركة الرزق التجارية	ذات مسؤولية محدودة	تجاري	١	٩٠,٠	١	١٤٥٠	عمان
شركة المدارس العمرية	ذات مسؤولية محدودة	تعليم	٤,٥	٩٤,٨	٤٩٠	٢٩٠٠	ش وصفي التل حي البركة/عمان
شركة الساحة العقارية	ذات مسؤولية محدودة	عقارات	١	١٠٠,٠	١	١٤٥٠	عمان
شركة تطبيقات التقنية للمستقبل	ذات مسؤولية محدودة	خدمات	٥	١٠٠,٠	٤٢	٢٦١٠	ش وصفي التل/عمان
شركة سنابل الخير للاستثمارات المالية	ذات مسؤولية محدودة	وساطة	٥	١٠٠,٠	١٦	٢٣٢٠	مجمع بنك الاسكان

٣- أ- فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الادارة الطبيعيين وممثلي الأعضاء الاعتباريين ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:-

أسماء الأعضاء	المؤهل العلمي	الخبرة العملية
سعادة السيد/ عدنان أحمد يوسف عبد الملك، بحريني الجنسية، ممثل مجموعة البركة المصرفية/ البحرين. رئيس مجلس الادارة.	- ماجستير ادارة اعمال.	التحق بالعمل المصرفي عام ١٩٧٥، وفي عام ٢٠٠٠، أصبح رئيساً تنفيذياً لمجموعة البركة المصرفية، وفي عام ٢٠٠٢، أصبح رئيساً تنفيذياً لبنك البحرين الاسلامي. وفي ١/٨/٢٠٠٤، عاد رئيساً تنفيذياً لمجموعة البركة المصرفية.
سعادة السيد/ موسى عبد العزيز محمد شحادة، أردني الجنسية، نائب الرئيس الرئيس التنفيذي - المدير العام.	- بكالوريوس تجارة ١٩٦٩ من جامعة بيروت العربية. - ماجستير ادارة أعمال ١٩٧٩ من جامعة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية.	التحق بالعمل المصرفي في عام ١٩٦١، وهو حالياً نائب رئيس مجلس الادارة ومدير عام البنك الإسلامي الأردني، وهو عضو مجلس إدارة بنوك إسلامية خارج الأردن ورئيس وعضو مجلس إدارة عدد من الشركات المساهمة صناعية وتجارية واستثمارية وتعليمية وتأمين.
معالي المهندس/ رائف يوسف محمود نجم، أردني الجنسية.	- بكالوريوس هندسة مدنية ١٩٥١ من جامعة القاهرة.	وزير أوقاف ووزير أشغال عامة سابق، شريك حالياً في المركز الأردني للاستشارات الهندسية.
معالي السيد/ سالم محمد سالم مساعده، أردني الجنسية.	- ليسانس حقوق.	وزير مالية ووزير داخلية وعضو بمجلس الاعيان، سابقاً.
سعادة السيد/ كمال سامي سلمان عصفور، أردني الجنسية.	- بكالوريوس تجارة وادارة أعمال عام ١٩٦٠ من الجامعة الأمريكية ببيروت.	رجل أعمال وعضو مجلس ادارة/هيئة مديري عدة شركات.
سعادة السيد/ عثمان احمد سليمان احمد، سوداني الجنسية، ممثل مجموعة البركة المصرفية.	- بكالوريوس اقتصاد - جامعة الخرطوم ١٩٦٥.	بدأ عمله ببنك النيلين - السودان إلى أن أصبح رئيس مجلس ادارة ومدير عام البنك، وفي عام ١٩٨٨، التحق بشركة البركة للاستثمار والتنمية - جدة نائب المدير العام للتنسيق المصرفي، وفي عام ١٩٩٥، أصبح مدير تنفيذي بمجموعة البركة المصرفية - البحرين، ومن ثم نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة.
سعادة السيد/ عبد اللطيف عبد الله عبد العزيز الراجحي، سعودي الجنسية ممثل شركة مجموعة البركة المصرفية .	- ماجستير ادارة اعمال من الجامعة الامريكية ببيروت عام ٢٠٠٦. - بكالوريوس ادارة اعمال من المعهد العالي للدراسات التعاونية والعربية القاهرة عام ١٩٨٦.	المدير الاقليمي لمصرف الراجحي منذ عام ١٩٩٦، ومشرف عام في شركة الراجحي للصناعة والتجارة - مطابع الخط، وكذلك عضو مجلس ادارة في الشركة الشرقية الزراعية.

أسماء الأعضاء	المؤهل العلمي	الخبرة العملية
سعادة السيد/ حمد عبد الله علي عقاب، بحريني الجنسية، ممثل مجموعة البركة المصرفية.	- بكالوريوس محاسبة. - زمالة المحاسبة الأمريكية (CPA).	خبرة مصرفية متنوعة ومن ثم مدير مالي في مجموعة البركة المصرفية/ البحرين.
سعادة السيد/ حيدر عيسى مراد مراد، أردني الجنسية.	- بكالوريوس اقتصاد.	عضو غرفة صناعة وتجارة عمان ومن ثم رئيساً لها.
سعادة السيد/ طلال فوزي محمود السهموري. أردني الجنسية، ممثل لشركة بيت الاستثمار العالمي حتى تاريخ ٢٠٠٩/٨/٣٠.	- ماجستير ادارة اعمال.	عضو مجلس ادارة عدة شركات في الأردن وفلسطين + مدير ادارة الأموال للشرق الأوسط وشمال افريقيا في بيت الاستثمار العالمي.
سعادة السيد/ علي سهيل الشنطي. أردني الجنسية، ممثل لشركة بيت الاستثمار العالمي اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٧.	- ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ١٩٩٤. - بكالوريوس إدارة أعمال ١٩٩٨. - دبلوم عالي في العلوم المالية والمصرفية ١٩٩٣.	عمل لدى البنك العربي ما بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٦، والتحق ببيت الاستثمار العالمي- الأردن في عام ٢٠٠٦.
سعادة السيد/ ايمن عبد الكريم بشير حتاحت، أردني الجنسية.	- بكالوريوس إدارة أعمال - لندن عام ١٩٨٢.	رجل أعمال ورئيس وعضو مجلس ادارة/هيئة مديري لعدة شركات.

٣- ب- فيما يلي أسماء ورتب اشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:-

اسماء أشخاص الادارة العليا	المؤهل العلمي	الخبرة العملية
السيد / صالح موسى الشنتير نائب المدير العام	- بكالوريوس تجارة/محاسبة ١٩٦٧، جامعة عين شمس.	- التحق بالبنك المركزي الأردني في عام ١٩٦٧، وانتقل للبنك الإسلامي الأردني في عام ١٩٧٩، وهو رئيس او عضو مجلس ادارة/ هيئة مديري عدد من الشركات.
السيد / وائل محمد موسى بركات مساعد مدير عام	- بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية عام ١٩٧١.	- بدأ عمله المصرفي عام ١٩٧٤، وفي عام ١٩٨٢، انتقل الى البنك الاسلامي الأردني، وفي عام ٢٠٠٥، تم ترفيعه الى رتبة مساعد مدير عام في البنك، وهو عضو مجلس ادارة احدى الشركات.
السيد / نبيل مصطفى حسين أسعد مساعد مدير عام	- بكالوريوس تجارة عام ١٩٧٣، جامعة عين شمس. - اجازة مزاوله مهنة تدقيق الحسابات.	- بدأ عمله عام ١٩٧٣ مدقق حسابات، وفي عام ١٩٧٤ انتقل الى العمل المصرفي، وفي عام ١٩٨٢، انتقل الى البنك الاسلامي الأردني، وحالياً يشغل وظيفة مساعد مدير عام في البنك، وهو عضو مجلس ادارة احدى الشركات.
السيد / «محمد ماجد» محمود علان مساعد مدير عام	- بكالوريوس ادارة اعمال عام ١٩٨٦، جامعة بيروت العربية. - دبلوم علوم مالية ومصرفية، عام ١٩٧٨ معهد الدراسات المصرفية - عمان.	- التحق بالعمل المصرفي في عام ١٩٧٤، وفي عام ١٩٨٠ التحق بالبنك الاسلامي الاردني، ويشغل حالياً وظيفة مساعد مدير عام بالبنك، وهو حالياً عضو مجلس ادارة احدى الشركات.
السيد / عمر ربحي جعبري مساعد مدير عام	- بكالوريوس في علوم الحاسوب وادارة الاعمال عام ١٩٨١، جامعة ليفنجستون / الولايات المتحدة الامريكية.	- بدأ عمله في عام ١٩٨٢ في شركة كويتية ومن ثم في شركة سعودية في عام ١٩٨٦، وفي عام ١٩٩٠ التحق بالعمل باحد المصارف الاردنية، وفي عام ١٩٩٣ التحق بدائرة الحاسوب بالبنك الاسلامي الاردني، وهو حالياً مساعدا للمدير العام لشؤون الحاسوب ويشرف على ادارة شركة فاكس التابعة للبنك، وهو عضو هيئة مديرين في أكثر من شركة.
الدكتور/ حسين سعيد «اعمر سعيقان» مساعد مدير عام	- دكتوراه مصارف اسلامية - الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية/ ٢٠٠٦. - ماجستير علوم مالية ومصرفية/ مصارف اسلامية - الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية/ ١٩٩٤. - بكالوريوس محاسبة/ اقتصاد واحصاء - الجامعة الاردنية/ ١٩٨٥.	- التحق بالبنك عام ١٩٨٧، ويشغل حالياً منصب مساعد مدير عام، وهو عضو مجلس ادارة/ هيئة مديرين في أكثر من شركة.

اسماء أشخاص الادارة العليا	المؤهل العلمي	الخبرة العملية
السيد / روجي حسن عاشور مدير تنفيذي «أ»	- دبلوم تجارة وادارة مكاتب.	- التحق بالعمل لدى البنك عام ١٩٧٩، وكان يشغل مدير تمويل التجزئة في البنك قبل أن يحال الى التقاعد.
الدكتور/ حسني عبد العزيز حسين جرادات مدير تنفيذي «ب»	- بكالوريوس اقتصاد ١٩٧٩. - ماجستير مصارف إسلامية ١٩٩٥. - دكتوراة مصارف اسلامية ٢٠٠٩.	- التحق بالعمل لدى البنك عام ١٩٨٧، ويشغل حالياً مدير تنفيذي في دائرة الاستثمار والصناديق والمحافظ الاستثمارية، وهو عضو في هيئة مديري احدى الشركات.
السيد/ سعدي عبد الرحمن قطاوي مدير تنفيذي «ب»	- بكالوريوس محاسبة - جامعة الاسكندرية/ ١٩٧٠.	- التحق بالعمل المصرفي عام ١٩٧٠ وبالبنك عام ١٩٩٢، ويشغل حالياً وظيفة مدير دائرة البطاقات والخدمات الالكترونية بالبنك.
السيد/ بسيم موسى عاصي مدير تنفيذي «ب»	- بكالوريوس محاسبة - جامعة السليمانية/ ١٩٨٠. - مدقق حسابات مجاز (JCPA).	- عمل مدقق حسابات خارجي من عام ١٩٨٠-٢٠٠٠، وفي عام ٢٠٠٠ التحق بالبنك الاسلامي، ويشغل حالياً مدير دائرة التدقيق الداخلي والشرعي، وعضو مجلس ادارة في أكثر من شركة.
السيد/ عبد الكريم ابراهيم محمود وهبة مدير تنفيذي «ج»	- شهادة الدراسة الثانوية ١٩٧٠.	- التحق بالبنك عام ١٩٨٢، ويشغل حالياً وظيفة مدير دائرة الرقابة الداخلية.
السيد/ محمود محمد محمود جروان مدير تنفيذي «ج»	- دبلوم لغة انجليزية ١٩٧٢. - بكالوريوس نظم معلومات ٢٠٠٥.	- التحق بالبنك عام ١٩٨٢، ويشغل حالياً وظيفة مدير دائرة شبكة الفروع والتسويق المصرفي، وهو عضو مجلس في ادارة احدى الشركات.
السيد/ احمد مصطفى محمد بحبوح مدير تنفيذي «ج»	- بكالوريوس ادارة أعمال/ محاسبة عام ١٩٧٥.	- عمل في بنوك محلية وخارجية بواقع ١٥ سنة، والتحق بالبنك عام ١٩٩١، يشغل منصب مدير دائرة الموارد البشرية.
السيد/ بشير عبدربه الحاج بشير عكاشه مدير تنفيذي «ج»	- بكالوريوس اقتصاد ومالية عام ١٩٨٦.	- عمل في بنوك محلية بواقع ١٢ سنة، والتحق بالبنك عام ٢٠٠٢، ويشغل حالياً منصب مدير دائرة تمويل التجزئة.
السيد/ نعيم محمد نجم الخموس مدير تنفيذي «ج»	- بكالوريوس هندسة حاسوب عام ١٩٩٠.	- عمل في البنك سابقاً في دائرة تكنولوجيا المعلومات لمدة ٤ سنوات، ومن ثم عمل في شركة استشارات وبنك الراجحي/ السعودية، وفي عام ٢٠٠٩، عاد والتحق بالبنك مديراً تنفيذياً لمجموعة التخطيط الاستراتيجي.

٤- فيما يلي بيان بأسماء المساهمين الذين يملكون ما نسبته ٥٪ فأكثر:-

الاسم	عدد الأسهم في نهاية عام ٢٠٠٩	عدد الأسهم في نهاية عام ٢٠٠٨
شركة مجموعة البركة المصرفية/ البحرين	٦٦,٠٠٥,٠٠٠	٤٧,٧٠٦,٢٣١
شركة بيت الاستثمار العالمي/ الكويت	٣٢,٨٤٠	٩,٢٢٢,٧٣٧

٥- كانت حصة الشركة من أعمال المصارف في الأردن بنهاية عام ٢٠٠٩ على النحو التالي:-

مجموع الموجودات لدى مصرفنا/ مجموع موجودات البنوك	٧,٧٪
مجموع أرصدة الأوعية الإيداعية لدى مصرفنا/ مجموع ودائع العملاء لدى البنوك	١٠,٨٪
مجموع أرصدة التمويل والاستثمار لدى مصرفنا/ مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك	١١,٧٪

٦- لا يوجد اعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) يشكلون (١٠٪) فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات.

٧- لا تتمتع الشركة بأية حماية حكومية أو إمتيازات، ولم تحصل على أية براءة اختراع أو حقوق إمتياز.

٨- لم يصدر عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها قرارات لها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية.

مجلس الإدارة



(ب) بلغ عدد موظفي الشركة (١٧٥٥) موظفاً في نهاية عام ٢٠٠٩، وكان توزيعهم حسب المؤهل العلمي على النحو التالي:-

الاجمالي	دون الثانوية العامة					الثانوية العامة	دبلوم معهد	بكالوريوس	ماجستير او CPA	دكتوراه
	المجموع	عمال خدمات	مراسلين/ حراس	مهنين/ فنيين	موظفين					
١٧٥٥	٤٦٤	٨٩	٢٨٢	٨٨	٥	١٢١	٤٧٩	٦١٥	٦١	٥

(ج) اشتمل تقرير مجلس الادارة على برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك.

١٠- لا يوجد مخاطر مباشرة من الممكن ان تتعرض الشركة لها خلال السنة المالية اللاحقة ولها تأثير مادي عليها.

١١- اشتمل تقرير مجلس الادارة على الانجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام، وعلى وصف للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية ٢٠٠٩.

١٢- لا يوجد أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسي.

١٣- فيما يلي بيان بالأرباح المتحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين واسعار الأوراق المالية للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٩:-

السنة	الأرباح المتحققة (قبل الضريبة) (دينار)	الأرباح الموزعة عن العام (دينار)	صافي حقوق المساهمين بنهاية السنة (دينار)	أسعار الأوراق المالية المصدرة/ سعر الإغلاق بنهاية السنة	
				دينار	فلس
٢٠٠٥	١٩,٦٤٥,٥٨٦	توزيع اسهم مجانية بنسبة ٢٥٪ ★	٦٩,٤٠١,٠٣٢	٤٩٠	٥
٢٠٠٦	٢٣,٣٧٧,٧٠٢	توزيع مبلغ ٦,٥٠٠,٠٠٠ دينار بنسبة ١٠٪	١١٥,٣٠٦,٩٩٩	٢٠	٤
٢٠٠٧	٣٤,٣٦٩,٧٧٨	توزيع مبلغ ٧,٨٠٠,٠٠٠ دينار بنسبة ١٢٪ وتوزيع اسهم مجانية بنسبة ٢٥٪ ★★	١٣٣,٤٧٥,٨٣٦	٧٥٠	٥
٢٠٠٨	٥٠,٠٦٠,٩١٢	توزيع مبلغ ١٢,١٨٧,٥٠٠ دينار بنسبة ١٥٪ وتوزيع اسهم مجانيه بنسبة ٢٣,٠٧٦٩٢٣٪ ★★★	١٦٠,٩٨٩,٣٨٤	٧٠٠	٣
٢٠٠٩	٣٨,٩١٥,٦١٧	اوصى مجلس الادارة توزيع ١٢٪ نقداً من رأس المال.	١٧٦,٨٣٠,٥٩٧	١٧٠	٣

★ تم توزيعها بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٤.

★★ تم توزيعها بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٦.

★★★ تم توزيعها بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٠.

١٤- تحليل المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها:-

السنة	حقوق المساهمين / اجمالي الودائع	اجمالي التمويل والاستثمار / اجمالي الودائع	اجمالي التمويل والاستثمار / اجمالي الموجودات	اجمالي الودائع / اجمالي الموجودات	الأرباح قبل الضريبة / اجمالي الموجودات	الأرباح قبل الضريبة / متوسط حقوق المساهمين	الأرباح بعد الضريبة / متوسط حقوق المساهمين	الأرباح بعد الضريبة / المال المدفوع
٢٠٠٩	٨,٠٨٪	٧١,١٦٪	٦٢,٩٨٪	٨٨,٥١٪	١,٥٧٪	٢٣,٠٤٪	١٦,٥١٪	٣٠,٧٧٪
٢٠٠٨	٨,٥٦٪	٧٥,٠٧٪	٦٥,٠٨٪	٨٦,٧٠٪	٢,٣١٪	٣٤,٠٠٪	٢٣,٨٧٪	٤٨,٠٦٪

١٥- اشتمل تقرير مجلس الادارة على خطة الشركة المستقبلية.

١٦- (أ) بلغت أتعاب تدقيق حسابات الشركة لعام ٢٠٠٩ ما مقداره (١٠٠) ألف دينار، أما مقدار أتعاب التدقيق للشركات التابعة فقد تم الافصاح عنه في بند (٢) أعلاه.

(ب) بلغ إجمالي أتعاب هيئة الرقابة الشرعية خلال عام ٢٠٠٩ ما مقداره (٤٨,٣٢٠) ديناراً.

١٧- (أ) فيما يلي بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم بشكل تفصيلي:-

الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الأسهم في نهاية عام ٢٠٠٩	عدد الأسهم في نهاية عام ٢٠٠٨
مجموعة البركة المصرفية ويمثلها:		بحرينية	٦٦,٠٠٥,٠٠٠	٤٧,٧٠٦,٣٣١
- السيد عدنان احمد يوسف عبد الملك	الرئيس	بحرينية	-	-
- السيد عثمان احمد سليمان احمد	عضو	سودانية	-	-
- السيد عبد اللطيف عبد الله عبد العزيز الراجحي	عضو	سعودية	-	-
- السيد حمد عبد الله علي عقاب	عضو	بحرينية	-	-
سعادة السيد موسى عبد العزيز محمد شحادة	نائب الرئيس الرئيس التنفيذي / المدير العام	أردنية	٩٦,٠٠٠	٧٥,٠٠٠
- زوجة السيد موسى عبد العزيز محمد شحادة	-	أردنية	٦,١٥٣	-
معالي المهندس رائف يوسف محمود نجم	عضو	أردنية	٤٨,٣٥٨	٣٤,٢٩١
معالي السيد سالم محمد سالم مساعدة	عضو	أردنية	٤٠,٧٦٩	١٢,٠٠٠
السيد كمال سامي سلمان عصفور	عضو	أردنية	٣٤,٠٨٨	٢٧,٦٩٧
سعادة السيد حيدر عيسى مراد مراد	عضو	أردنية	٧,٦٩٢	٦,٢٥٠
السادة شركة بيت الاستثمار العالمي ويمثلها: ★		كويتية	٣٢,٨٤٠	٩,٢٢٢,٧٣٧
- السيد طلال فوزي محمود السهموري حتى تاريخ ٢٠٠٩/٨/٣٠	عضو	أردنية	-	-
- السيد علي سهيل الشنطي اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٧	عضو	أردنية	-	-
سعادة السيد ايمن عبد الكريم تحاحت	عضو	أردنية	١٠,٧٦٩	٨,٧٥٠

★ مثل الشركة في جلستي المجلس بتاريخ ٩/٣٠، ١٢/١٥ سعادة السيد سامر «محمد عماد» عبوشي، ولا يملك أسهماً من أسهم البنك.

(ب) فيما يلي بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل الادارة العليا ذوي السلطة التنفيذية وأقاربهم «الزوجة والأولاد القصر» بشكل تفصيلي:-

الاسم	الوظيفة	عدد الأسهم في نهاية عام ٢٠٠٩	عدد الأسهم في نهاية عام ٢٠٠٨
١- السيد صالح موسى الشنتير	نائب المدير العام	٤٣,٢٥٢	٣٥,١٤٣
- زوجة السيد صالح موسى الشنتير	-	١,٨٣٣	١,٤٩٠
- أبناء السيد صالح موسى الشنتير	-	٤٢٢	٣٤٣
٢- السيد وائل محمد موسى بركات	مساعد مدير عام	٣٠٨	٢٥١
٣- السيد نبيل مصطفى حسين أسعد	مساعد مدير عام	١,٢٣٠	١,٠٠٠
- زوجة السيد نبيل مصطفى أسعد	-	٥٢	-
٤- السيد «محمد ماجد» علان	مساعد مدير عام	٣٦٩	٥٠٠
٥- السيد عمر ربحي الجعبري	مساعد مدير عام	١٠٧	٨٧
- زوجة السيد عمر ربحي الجعبري	-	١٠٧	٨٧
- أبناء السيد عمر ربحي الجعبري	-	٨٣	٦٨
٦- الدكتور/ حسين سعيد «اعمر سعيان»	مساعد مدير عام	-	-
٧- السيد روعي حسن عاشور	مدير تنفيذي «أ»	-	-
٨- الدكتور حسني عبد العزيز حسين جرادات	مدير تنفيذي «ب»	-	-
٩- السيد سعدي عبد الرحمن قطاوي	مدير تنفيذي «ب»	-	-
١٠- السيد بسيم موسى عاصي	مدير تنفيذي «ب»	-	-
١١- السيد عبد الكريم ابراهيم محمود وهبة	مدير تنفيذي «ج»	-	-
١٢- السيد محمود محمد محمود جروان	مدير تنفيذي «ج»	٦,٢١٩	٥,٠٥٣
١٣- السيد احمد مصطفى محمد بحبوح	مدير تنفيذي «ج»	-	-
١٤- السيد بشير عبدربه الحاج بشير عكاشة	مدير تنفيذي «ج»	-	-
١٥- السيد نعيم محمد نجم الخموس	مدير تنفيذي «ج»	-	-

(ج) لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية وأقاربهم.

١٨- (أ) فيما يلي بيان بالمزايا والمكافآت التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كأعضاء في المجلس، كأجور وأتعاب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها خلال السنة المالية ٢٠٠٩:-

الاسم	أتعاب عضوية المجلس (دينار)	أتعاب عضوية لجان المجلس (دينار)	بدل تنقلات (دينار)	نفقات سفر (دينار)	مياومات (دينار)
مجموعة البركة المصرفية ويمثلها اربعة أعضاء:	-	-	-	-	-
- السيد عدنان احمد يوسف عبد الملك	٥,٠٠٠	١,٦٠٠	٤,٨٠٠	٤,٦٥١	٥,١١٢
- السيد عثمان احمد سليمان احمد	٥,٠٠٠	١,٢٠٠	٤,٨٠٠	٣,١٣٤	٤,١٥٥
- السيد عبد اللطيف عبد الله عبد العزيز الراجحي	٥,٠٠٠	-	٤,٨٠٠	٤,٣٠٣	٤,١٥٤
- السيد حمد عبد الله علي عقاب	٥,٠٠٠	٢,٨٠٠	٤,٨٠٠	٤,٧٩١	٤,٧٩٣
- السيد موسى عبد العزيز محمد شحادة	٥,٠٠٠	١,٢٠٠	٤,٨٠٠	١٤,٩٠٠	١٠,٣١٥
- معالي المهندس رائف يوسف محمود نجم	٥,٠٠٠	٣,٢٠٠	٤,٨٠٠	-	-
- معالي الاستاذ سالم محمد سالم مساعده	٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	٤,٨٠٠	-	-
- السيد كمال سامي سلمان عصفور	٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	٤,٨٠٠	-	-
- السيد حيدر عيسى مراد مراد	٥,٠٠٠	١,٦٠٠	٤,٨٠٠	-	-
السادة شركة بيت الاستثمار العالمي ويمثلها:★	-	-	-	-	-
- السيد طلال فوزي محمود السمهوري	٥,٠٠٠	-	★★٣,٢٠٠	-	-
- السيد ايمن عبد الكريم بشير حتاحت	٤,٤٥٣	٢,٠٠٠	٤,٨٠٠	-	-

★ مثل الشركة في جلستي المجلس بتاريخ ٩/٣٠، ١٢/١٥ سعادة السيد سامر «محمد عماد» عبوشي وتقاضى مبلغ (١٦٠٠) دينار كبدل تنقلات.

★★ حتى تاريخ ٢٠٠٩/٨/٣٠.

(ب) فيما يلي بيان بالمزايا والمكافآت التي حصل عليها أشخاص الادارة العليا ذوو السلطة التنفيذية بالبنك، كأجور واتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها خلال عام ٢٠٠٩ (بالدينار الأردني) :-

الاسم	رواتب	مكافآت	تنقلات و نفقات سفر	مياومات	المجموع
١ السيد موسى عبد العزيز شحادة / الرئيس التنفيذي - المدير العام*	٢٩٨,١٠٢	١٣٦,٥٦٦	-	-	٤٣٤,٦٦٨
٢ السيد صالح موسى الشنتير / نائب المدير العام*	٢٠٠,٦٨١	٥١,٣١٧	٦١٠	٢,٢٢٩	٢٥٤,٨٣٧
٣ السيد وائل محمد بركات / مساعد المدير العام	٨٤,٨٣٠	١٣,٠١٦	-	-	٩٧,٨٤٦
٤ السيد نبيل مصطفى اسعد / مساعد المدير العام	٨٤,٨٣٠	١٣,٠١٦	-	-	٩٧,٨٤٦
٥ السيد «محمد ماجد» محمود علان / مساعد المدير العام	٧٤,٠١٩	١١,٢٨٠	٢,٤١٥	٢,٢٣٠	٨٩,٩٤٤
٦ السيد عمر ربحي جعبري / مساعد المدير العام	٩٢,١٣٠	٢٢,١٧٧	-	-	١١٤,٣٠٧
٧ الدكتور حسين سعيد «اعمر سعيان» / مساعد المدير العام	٦٨,٥٣٥	٢١,١٠٠	٣,٦٨٥	٦,٧٠٩	١٠٠,٠٢٩
٨ السيد روجي حسن عاشور / مدير تنفيذي أ	٤٤,٧٢٢	٤,٠٢٢	-	-	٤٨,٧٤٤
٩ الدكتور حسني عبدالعزيز جرادات / مدير تنفيذي ب	٣٣,٩٥٠	١١,٩٧٣	-	-	٤٥,٩٢٣
١٠ السيد سعدي عبدالرحمن قطاوي / مدير تنفيذي ب	٤٣,١٩٦	٤,٥١١	-	-	٤٧,٧٠٧
١١ السيد بسيم موسى عاصي / مدير تنفيذي ب	٣٥,٢٣٢	٣,٥٦١	١,٩٣٥	١,٥١٦	٤٢,٢٤٤
١٢ السيد عبدالكريم ابراهيم وهبة / مدير تنفيذي ج	٣١,٦٧٨	٣,٠١٢	-	-	٣٤,٦٩٠
١٣ السيد محمود محمد جروان / مدير تنفيذي ج	١٠,٥٩١	٨٥٠	-	-	١١,٤٤١
١٤ السيد احمد مصطفى بحبوح / مدير تنفيذي ج	٢٩,٨٨٨	٣,٢٦٦	-	-	٣٣,١٥٤
١٥ السيد بشير عبدربه عكاشه / مدير تنفيذي ج	٣١,٤٠٣	٣,٦٠٢	-	-	٣٥,٠٠٥
١٦ السيد نعيم محمد الخموس / مدير تنفيذي ج	١٦,٤٤٤	٥٣٧	٩٩٠	٣٥٥	١٨,٣٢٦
المجموع	١,١٨٠,٢٣١	٣٠٣,٨٠٦	٩,٦٣٥	١٣,٠٣٩	١,٥٠٦,٧١١

* يستخدم كل منهما سيارة من البنك.

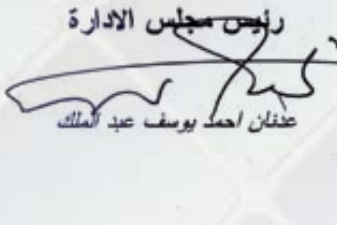
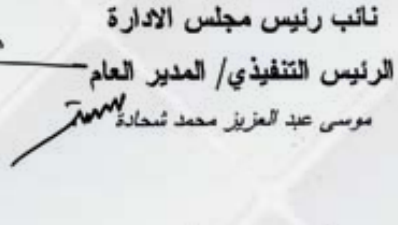
١٩- اشتمل تقرير مجلس الادارة على بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية ٢٠٠٩.

٢٠- يبين الايضاح رقم (٥٦) في البيانات المالية الموحدة للبنك العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة مع الشركات التابعة او الشقيقة او الحليفة او رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في الشركة أو أقاربهم.

٢١- تساهم الشركة في حماية البيئة والمجتمع المحلي من خلال الأنشطة المختلفة التي تقوم بها.

اقرار

يقر مجلس ادارة البنك الاسلامي الاردني بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير لعام 2009.

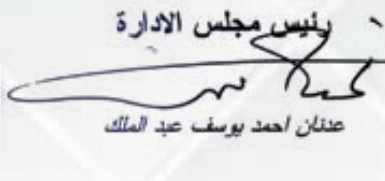
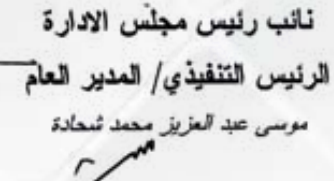
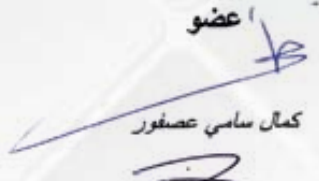
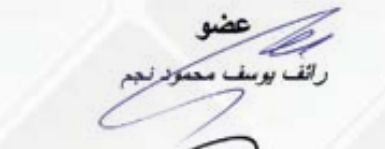
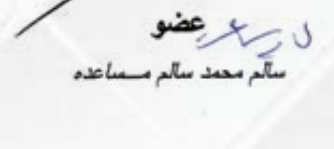
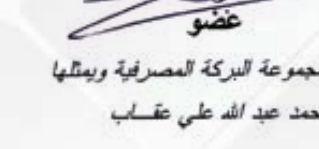
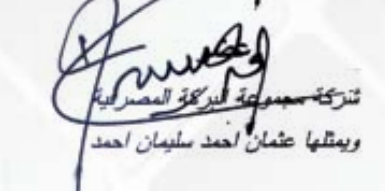
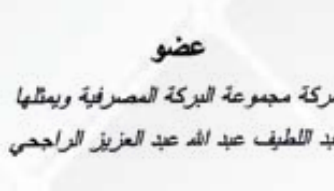
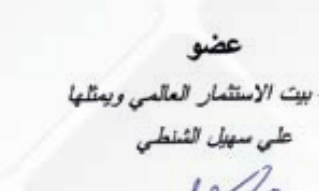
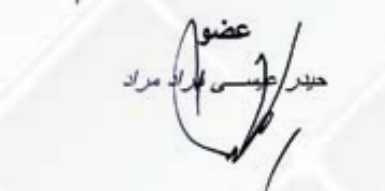
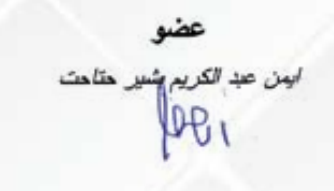
رئيس مجلس الادارة  عذنان احمد يوسف عبد الملك	نائب رئيس مجلس الادارة الرئيس التنفيذي/ المدير العام  موسى عبد العزيز محمد شحادة	المدير المالي  عبد الحميد أبو صفري
---	---	---

اقرار

يقر مجلس ادارة البنك الاسلامي الاردني:

أ- بعدم وجود أي امور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.

ب- بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.

رئيس مجلس الادارة  عذنان احمد يوسف عبد الملك	نائب رئيس مجلس الادارة الرئيس التنفيذي/ المدير العام  موسى عبد العزيز محمد شحادة	عضو  كمال سامي عصفور
عضو  رائف يوسف محمود نجم	عضو  سالم محمد سالم مساعده	عضو  شركة مجموعة البركة المصرفية ويمثلها حمد عبد الله علي عصاب
عضو  شركة مجموعة البركة المصرفية ويمثلها عثمان احمد سليمان احمد	عضو  شركة مجموعة البركة المصرفية ويمثلها عبد اللطيف عبد الله عبد العزيز الراجحي	عضو  شركة بيت الاستثمار العالمي ويمثلها علي سهيل الشنطي
عضو  حيدر عيسى مراد مراد	عضو  ايمن عبد الكريم شير حتاحت	عضو 

ملاحق
تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٩

الملحق الثاني

«متطلبات الإفصاح
في دليل الحوكمة المؤسسية للبنك»

«متطلبات الإفصاح في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك»

١ - مدى الالتزام ببند دليل الحاكمية :-

يسعى البنك الاسلامي الأردني دوماً لتقديم أفضل وأرقى الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والحرص على ابتكار وتطوير خدمات جديدة تلتزم بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء. ولما كانت الحاكمية المؤسسية توفر أفضل القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق بها وتعزز الثقة في البنك وأنشطته المختلفة. فإن البنك الإسلامي قد قرر تبني ممارسات الحاكمية المؤسسية السليمة وبشكل يتوافق مع المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية.

ولهذا قام البنك بإعداد دليل الحاكمية المؤسسية للالتزام بما ورد فيه، من حيث، مجلس الإدارة ولجانه، ومسؤولية الإدارة التنفيذية، وبيئة الضبط والرقابة الداخلية، والشفافية والإفصاح إعتباراً من ٢٠٠٧/١٢/٣١.

٢ - اجتماعات مجلس الادارة ومعلومات عن اللجان المنبثقة عن المجلس :-

أ- عقد المجلس سبعة اجتماعات خلال عام ٢٠٠٩.

ب- فيما يلي معلومات عن لجان المجلس:

البيان	اسماء الأعضاء	تشكيلها	ملخص المهام والمسؤوليات	عدد اجتماعاتها خلال عام ٢٠٠٩
لجنة الحاكمية المؤسسية	عدنان احمد يوسف عبد الملك كمال سامي سلمان عصفور حيدر عيسى مراد مراد	تم تشكيلها بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٣٠ استجابة لمتطلبات دليل الحاكمية المؤسسية، الذي بدأ سريانه اعتباراً من ٢٠٠٧/١٢/٣١	التأكد من تطبيق دليل الحاكمية	٢
لجنة التدقيق	رائف يوسف محمود نجم حمد عبد الله علي عقاب ايمن عبد الكريم بشير حتاحت	مشكلة قديماً بموجب قانون البنوك وتعليمات هيئة الأوراق المالية	التأكد من مدى التقيد بالتشريعات المالية والمحاسبية ذات العلاقة	٧
لجنة التسهيلات الإئتمانية	عدنان احمد يوسف عبد الملك موسى عبد العزيز محمد شحادة كمال سامي سلمان عصفور	تم تشكيلها من السنوات الأولى لتأسيس البنك	الموافقة على التسهيلات المصرفية واتفاقيات التمويل والاستثمار ضمن الصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الادارة	٥
لجنة الترشيحات والمكافآت	حيدر عيسى مراد مراد عدنان احمد يوسف عبد الملك رائف يوسف محمود نجم سالم محمد سالم مساعده	تم تشكيلها بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٣٠ استجابة لمتطلبات دليل الحاكمية المؤسسية، الذي بدأ سريانه اعتباراً من ٢٠٠٧/١٢/٣١	التأكد من وجود سياسة مكافآت كافية	٢
لجنة إدارة المخاطر	عثمان احمد سليمان احمد سالم محمد سالم مساعده كمال سامي سلمان عصفور موسى عبد العزيز محمد شحادة د. حسين سعيد "أمر سعيان" عبد الحميد ابو صقري د. موسى مبارك	تم تشكيلها بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٣٠ استجابة لمتطلبات دليل الحاكمية المؤسسية، الذي بدأ سريانه اعتباراً من ٢٠٠٧/١٢/٣١	التأكد من وجود سياسات واستراتيجيات لإدارة المخاطر والامثال	٣

٣- إدارة المخاطر:

- أ- تتبع إدارة المخاطر للإشراف المباشر من قبل سعادة المدير العام.
- ب- تم ايراد المخاطر لدى البنك في الايضاح رقم (٥٩) لبيانات البنك الختامية لعام ٢٠٠٩.

٤- الشفافية والإفصاح:

- أ- يشتمل الملحق الثالث على النص الكامل لدليل الحاكمية المؤسسية.
- ب- يشتمل الملحق الأول على المعلومات المطلوبة عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
- ج- كما يشتمل الملحق الأول على الهيكل التنظيمي للبنك.
- د- يشتمل دليل الحاكمية المؤسسية على مهام ومسؤوليات لجان المجلس.
- هـ- يشتمل الملحق الأول على مكافآت أعضاء المجلس ورواتب موظفي الإدارة العليا.

٥- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

تقر الإدارة التنفيذية للبنك بما يلي:

- ١- انها مسؤولة عن وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة لضمان جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشودة.
- ٢- أنها قد قامت باستخدام اطار العمل التالي لتقييم ومراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:-
 - فهم المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك والعمل على مواجهتها وتخفيفها وذلك من خلال دائرة ولجان خاصة بإدارة المخاطر (كلجنة إدارة المخاطر ولجنة تطبيق بازل ٢، وتطوير وتحديث الأنظمة والإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر بشكل متواصل).
 - إعداد الاستراتيجيات والسياسات وتطويرها والعمل على تطبيقها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة وتشكيل اللجان المطلوبة حسب الدليل.
 - إعداد الهيكل التنظيمي للبنك واعتماده من مجلس الإدارة والتأكد من الالتزام به فعلياً وتشكيل اللجان وتفويض السلطات والصلاحيات.
 - إعداد دليل الحاكمية المؤسسية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني واعتماده من قبل مجلس الإدارة.
 - إعداد موازنة سنوية واعتمادها من مجلس الإدارة ورفع تقارير أداء دورية لمجلس الإدارة تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدر.
 - وصف مفصل للمهام والمسؤوليات لكل وظيفة ونشاط لكل وحدة تنظيمية.
 - تحقيق الرقابة الشائبة لكل نشاط أو عملية.
 - فصل وتحديد الواجبات لتجنب تعارض المصالح وتقليل المخاطر.
 - قيام مجلس الإدارة و/أو اللجان المنبثقة عنه بالاطلاع على تقارير السلطات الرقابية والتدقيق الخارجي والداخلي ومتابعة المخالفات والملاحظات الواردة فيها والتأكد من قيام إدارة البنك بتصويبها واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تكرارها.
- ٣- أنها قد قامت بتقييم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وتأكدت من فعاليتها، وذلك كما هو الوضع في نهاية عام ٢٠٠٩.
- ٤- أن جميع الإفصاحات الواردة في الإفصاحات معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك، ولا يوجد أي بيانات أو معلومات أخرى قد يؤدي عدم الإفصاح عنها إلى التأثير على نتائج العمليات الحالية و/أو المستقبلية و/أو الوضع المالي للبنك بما في ذلك الآثار المحتملة وحالات عدم التأكد.

ملاحق
تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٩

الملحق الثالث

«النص الكامل لدليل
الهاكمية المؤسسية للبنك»

«النص الكامل لدليل الحاكمية المؤسسية للبنك»

المقدمة



تتبع أهمية الحاكمية المؤسسية في البنك من أنها توفر أساساً لتعزيز الثقة في البنك وأنشطته المختلفة والتمكين من المساهمة في تطوير الجهاز المصرفي الأردني وفي التنمية الوطنية.

يسعى البنك لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة والالتزام بتطويرها وتحسينها وابتكار خدمات جديدة تنسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، ويحقق مصالح ذوي العلاقة معه، وعليه قرر مجلس الإدارة تبني هذا الدليل للحاكمة المؤسسية وبشكل يتوافق مع المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية (عدا شركات التأمين الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية) الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية.

أولاً : المبادئ الإرشادية



- ١- الحرص على تحقيق العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة، مثل (المساهمين، المودعين، موظفي البنك، السلطات الرقابية).
- ٢- الشفافية والإفصاح بشكل يمكن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضع البنك وأدائه المالي.
- ٣- المساءلة في العلاقات بين إدارة البنك التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- ٤- المسؤولية من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

ثانياً : الإلتزام بالحاكمة



- ١- تشكيل لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تسمى "لجنة الحاكمية المؤسسية"، تتألف من رئيس المجلس واثنين من الأعضاء غير التنفيذيين لتوجيه عملية إعداد وتحديث وتطبيق الدليل.
- ٢- تضمين التقرير السنوي بتقرير للجمهور يوضح مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل وبتطبيق كل بند من بنوده مع ذكر أسباب عدم الإلتزام بأي بند لم يتم تطبيقه.



١- مبادئ عامة

أ- يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية، والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي ومصالح المساهمين والمودعين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة، والتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.

ب- يقوم المجلس برسم الأهداف الإستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي يقع عليها مسؤولية العمليات اليومية، كما يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويتأكد من مدى فعاليتها ومدى تقيد البنك بالخطة الإستراتيجية والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها، بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تم إدارتها بشكل سليم.

٢- رئيس المجلس والمدير العام

أ- يتم الفصل بين مناصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام، وعلى أن لا تربط بين الرئيس والمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة، ويكون الفصل في المسؤوليات بموجب تعليمات كتابية مقرر من المجلس ويتم مراجعتها كلما اقتضت الحاجة.

ب- يفضل ألا يكون الرئيس تنفيذياً، أما إن كان تنفيذياً، فإن البنك يقوم بتعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس بهدف ضمان توفر مصدر مستقل ناطق باسم المساهمين، وفي كل الأحوال، يتم الإفصاح عن وضع الرئيس سواء تنفيذي أو غير تنفيذي.

٣- دور رئيس المجلس

- أ- إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك وبين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين.
- ب- خلق ثقافة خلال اجتماعات المجلس تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويب عن تلك القضايا.
- ج- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل عضو من أعضاء المجلس والمساهمين في الوقت المناسب.
- د- التأكد من توفر معايير عالية من الحاکمية المؤسسية لدى البنك.

٤- تشكيلة المجلس

- ١- يُراعى في تشكيل المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة وكذلك مراعاة أن يضم المجلس أعضاء تنفيذيين (أعضاء يشغلون وظائف في البنك)، وأعضاء غير تنفيذيين (أعضاء لا يشغلون وظائف في البنك) .
- ٢- يُراعى أن يكون من بين أعضاء المجلس غير التنفيذيين، ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل لا تربطهم بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويتهم في مجلس الإدارة.
- ٣- يُعرّف العضو المستقل على أنه العضو (سواء بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص اعتباري) الذي لا يربطه بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة، الأمر الذي يجعل حكمه على الأمور لا يتأثر بأي اعتبارات أو أمور خارجية. ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي:-
- أ- أن لا يكون قد عمل كموظف في البنك خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.
- ب- أن لا تربطه بأي إداري في البنك قرابة دون الدرجة الثانية.

ج- أن لا يتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي باستثناء ما يتقاضاه لقاء عضويته في المجلس.

د- أن لا يكون عضو مجلس إدارة أو مالكا لشركة يتعامل معها البنك باستثناء التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و/أو الأعمال المعتادة التي يقدمها البنك لعملائه وعلى أن تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف آخر ودون أي شروط تفضيلية.

هـ- أن لا يكون شريكا للمدقق الخارجي أو موظفاً لديه خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.

و- أن لا تشكل مساهمته مصلحة مؤثرة في رأسمال البنك (السيطرة على ما لا يقل عن ١٠٪) أو يكون حليفاً لمساهم آخر.

٥- تنظيم أعمال المجلس:

أ- لا تقل اجتماعات المجلس عن (٦) اجتماعات في السنة، وتبادر الإدارة التنفيذية إلى اقتراح المواضيع التي تراها مهمة على جدول أعمال كل اجتماع .

ب- يتم تزويد أعضاء المجلس بالمعلومات الكافية، وقبل مدة كافية من اجتماعات المجلس لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة.

ج- تكون مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة محددة وواضحة وبما يتناسب والتشريعات ذات العلاقة، ويتم تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بكتاب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته.

د- يتم التوضيح وبشكل كتابي لجميع العمليات المصرفية التي تتطلب موافقة المجلس (على سبيل المثال صلاحية المجلس بخصوص منح التمويلات التي تزيد عن مبلغ معين).

هـ- على أعضاء المجلس أن يكونوا على اطلاع دائم بالتطورات داخل كل من البنك والقطاعات المصرفية المحلية والدولية وعلى البنك تزويد الأعضاء بملخص مناسب عن أعمال البنك عند التعيين وخلال فترة العضوية أو عند الطلب.

و- لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية.

ز- لأعضاء المجلس ولجانه، وإذا ما اقتضت الحاجة صلاحية الاستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه.

ح- يقوم أمين سر المجلس بتدوين نقاشات المجلس واقتراحاتهم وتصويت الأعضاء الذي يتم خلال اجتماعات المجلس، وعلى أمين السر التأكد من إتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقررة من المجلس، ومن نقل المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية بالإضافة إلى تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وكتابة محاضر الاجتماع، وعلى المجلس أن يحدد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي وبما يتماشى ومستوى المسؤوليات المشار إليها أعلاه، كما يتم اتخاذ أي قرار يتعلق بتعيينه أو تحييته من قبل المجلس بالإجماع.

٦- أنشطة المجلس: (التعيينات والإحلال، التقييم الذاتي وتقييم أداء المدير العام، التخطيط)

أ- تتضمن سياسة المجلس تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية.

ب- يتم الحصول على موافقة المجلس عند تعيين بعض المدراء التنفيذيين مثل المدير المالي (CFO) ومدير التدقيق الداخلي والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لديهم.

ج- يقوم المجلس بإقرار خطط إحلال Succession Plans للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.

د- يتم تقييم أداء المجلس ككل مرة واحدة على الأقل سنوياً من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت، ويتم تقييم المدير العام من قبل المجلس سنوياً.

هـ- يقوم المجلس بتحديد أهداف البنك، كما يقوم بتوجيه الإدارة التنفيذية لرسم إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف. وتقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط عمل تتماشى مع تلك الاستراتيجيات وذلك من خلال عملية تخطيط تشمل مساهمة جميع دوائر البنك. ويقوم المجلس باعتماد الإستراتيجية وخطط العمل والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمراجعة إنجازات الأداء وفقاً لخطط العمل ومن اتخاذ الإجراءات التصويبية حيثما لزم. وتعتبر عملية إعداد الموازنات التقديرية جزءاً من عملية التخطيط قصير الأجل وقياس الأداء.

و- على المجلس أن يتأكد من أن البنك يتمتع بنزاهة عالية في ممارسته أعماله. ويتم ذلك من خلال توفر سياسات وميثاق أخلاقيات العمل تتضمن تعريف لتعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفو البنك لمصلحتهم الشخصية بناءً على معلومات داخلية عن البنك تم الحصول / الاطلاع عليها نتيجة الصلاحيات الممنوحة لهم. ويتم تعميم هذه السياسات وميثاق أخلاقيات العمل على موظفي البنك وأعضاء المجلس والحصول على موافقتهم عليها ونشرها للجمهور. وعلى أن تتضمن هذه السياسات ما يلي:-

١- قواعد وإجراءات تنظم العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة سواء بين البنك وموظفيه أو أعضاء مجلس إدارته أو شركاتهم، أو الأطراف ذوي الصلة بهم، بما في ذلك عمليات التمويل والمتاجرة المشتركة مع البنك. كما يجب أن تتضمن تلك القواعد ما يؤكد بأن يتم منح الائتمان لأعضاء المجلس وشركاتهم وفقاً للأسعار السائدة في السوق وليس وفقاً لشروط تفضيلية، وأن لا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد أو التصويت عليه. كما يتم الإفصاح عنها في التقرير السنوي للبنك. وعلى دوائر البنك المعنية بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية التأكد من أن عمليات الأطراف ذوي العلاقة قد تمت وفقاً لهذه السياسة.

٢- أنظمة ضبط واضحة تمنع أعضاء المجلس والموظفين من استغلال المعلومات الداخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.

ز- يجب أن تتوفر لدى البنك سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة المصرفية لديه. ويتم تعميمها على المستويات الإدارية، ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.

ح- يقوم البنك وكجزء من عملية الموافقة على منح الائتمان بتقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تضمين تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة لممارساتهم في مجال الحاكمية. وقد يرى البنك مكافأة عملائه الذين تتوفر في مؤسساتهم حاكمية جيدة.

٧- مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

أ- تعيين المدير العام وتحديد صلاحياته ومسؤولياته وإنهاء خدماته .

ب- ممارسة الصلاحيات التي لم يفوضها للمدير العام.

ج- فهم المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك واعتماد حدود مقبولة لهذه المخاطر والإشراف على الإدارة التنفيذية في البنك لضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد وقياس وضبط ومراقبة هذه المخاطر.

د- اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك وتشكيل لجان المجلس وتقييـض السلطات والصلاحيات .

- هـ - اعتماد استراتيجيات البنك وسياساته وموازنته السنوية وميثاق أخلاقيات العمل ومراجعتها بشكل دوري.
- و- الاطلاع على تقارير السلطات الرقابية والتدقيق الخارجي والداخلي ومتابعة المخالفات والملاحظات الواردة فيها مع التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بتصويبها واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تكرارها، إضافة إلى أي تقارير أخرى تتعلق بالامتثال وإدارة المخاطر وأي أمور أخرى ذات علاقة.
- ز- إقرار البيانات المالية السنوية والنصف سنوية والربعية بعد تصديقها من مدققي الحسابات، والإفصاح عنها للجهات ذات العلاقة.
- ح- تقييم أداء الإدارة التنفيذية ومدى التزامها بسياسات المجلس ونجاحها في تحقيق النتائج والأهداف المخطط لها ومعالجة الانحرافات .
- ط- إقرار الأسس العامة للعمل وإصدار اللوائح الداخلية المتعلقة بتنظيم وإدارة البنك وشؤون الموظفين والعاملين فيه، ويدخل في ذلك حق التعاقد مع ذوي الكفاءة من الخبراء والمستشارين وغيرهم للعمل في البنك، وكذلك وضع اللوائح الخاصة بالتعيينات والترقيات والزيادات والمكافآت التشجيعية وسائر الأمور المالية والإدارية لحسن إدارة البنك.
- ي- إقرار اللوائح الداخلية المتعلقة بتنظيم العمل وأحكام قبول الودائع الاستثمارية وإصدار سندات المقارضة، وطريقة حساب نسبة المشاركة في الأرباح، وتنظيم إدارة الصناديق المشتركة والأموال المخصصة لغايات معينة.
- ك- رسم السياسة العامة الواجبة التطبيق بين حين وآخر، في مجالات توظيف الأموال والموارد المالية المتاحة، وتحديد طرق استثمارها، وترتيب توزيع المخاطر والضمانات المقبولة من الوجهة الشرعية.
- ل- إقرار رسوم الخدمة والعمولات والأجور التي يمكن للبنك أن يتقاضاها عن الأعمال المصرفية وأعمال الإدارة في نشاطاته المختلفة.
- م- إقرار التسويات والمصالحات وقبول التحكيم التي توافق إدارة البنك على الدخول فيها.
- ن- إقرار خطة العمل السنوية الموضوعة لفتح الفروع الجديدة، والتوسع في مجالات الاستثمار المختلفة، وابتكار الأساليب الجديدة لتطوير العمل المصرفي القائم على غير أساس الربا (الفائدة) .
- ش- تعيين واحد أو أكثر من أعضاء المجلس يكون له أو لهم حق التوقيع عن البنك منفردين أو مجتمعين، وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة بهذا الشأن .
- س- تعيين المفوضين بالتوقيع عن البنك بوجه عام من موظفيه، وإجازة إعطاء صلاحيات التوقيع للموظفين اللازمين في الإدارة العامة والفروع حسب حاجة العمل ومتطلباته.



- ١- يشكل مجلس الإدارة وبهدف زيادة فعاليته اللجان الدائمة التالية بالإضافة إلى لجنة "الحاكمية المؤسسية" :-
 - أ- لجنة التدقيق
 - ب- لجنة الترشيحات والمكافآت
 - ج- لجنة إدارة المخاطر
 - د- اللجنة التنفيذية.
- ٢- للمجلس تشكيل لجان للقيام بمهام محددة ولمدة محددة من الوقت يتم تفويضها بصلاحيات ومسؤوليات من قبله.
- ٣- تضع اللجان بموافقة مجلس الإدارة إجراءات عمل خطية تنظم عملها وتحدد التزاماتها. على أن يُنص ذلك كتابياً في ميثاق (Charter).
- ٤- تقدم اللجان تقاريرها وتوصياتها لمجلس الإدارة ويتم الإفصاح عن أسماء الأعضاء في هذه اللجان وملخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.
- ٥- تعتمد مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس.
- ٦- تجتمع اللجان حسب ما ورد في نظام تشكيلها أو كلما دعت الحاجة لذلك.
- ٧- تتألف اللجان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (وقد تضم في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية إذا لم يتعارض ذلك مع التشريعات النافذة)، وان لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة، وتؤخذ قراراتها وتوصياتها بالأكثرية المطلقة.
- ٨- تتمتع اللجان بالصلاحيات التالية:-
 - أ- طلب أي معلومات من الإدارة التنفيذية ومن موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
 - ب- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
 - ج- طلب حضور أي موظف في البنك للحصول على المزيد من الإيضاحات.

أ- لجنة الحاكمية المؤسسية

- ١- تشكل اللجنة من رئيس مجلس الإدارة واثنين من الأعضاء غير التنفيذيين لتوجيه عملية إعداد وتحديث وتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية.
- ٢- تتأكد اللجنة من تطبيق دليل الحاكمية المؤسسية من حيث، مجلس الإدارة، لجان المجلس، مسؤولية الإدارة التنفيذية، هيئة الرقابة الشرعية، بيئة الضبط والرقابة الداخلية، التدقيق الخارجي، العلاقة مع المساهمين، حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، والشفافية والإفصاح.

ب- لجنة التدقيق

- ١- يجب أن يكون عضوين على الأقل من أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية و/أو خبرة عملية في مجالات الإدارة المالية وأن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في اللجنة عن عضوين اثنين.
- ٢- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

٢- تقوم اللجنة بممارسة المهام والمسؤوليات الموكلة إليها بموجب قانون البنوك وأي تشريعات أخرى ذات علاقة، ويتضمن ذلك ما يلي :-

- أ- نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
- ب- القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية.
- ج- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
- د- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة البنك لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- هـ- مراجعة المراسلات مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

و- متابعة مدى التقيد بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

ز- دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي:-

- ١- أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.
- ٢- أي تغيير يطرأ على الحسابات جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات الخارجي.
- ٣- دراسة خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من أن البنك يوفر للمدقق التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.
- ٤- اعتماد خطة التدقيق الداخلي وتقييم إجراءات التدقيق الداخلي والإطلاع على تقارير التدقيق الداخلي ولا سيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
- ٥- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
- ٦- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- ٧- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك قبل إبرامها.
- ٨- أي أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة.
- ح- تقدم اللجنة توصياتها للمجلس بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافأة المدقق الخارجي، وأي شروط تعاقدية أخرى تتعلق به. بالإضافة إلى تقييم موضوعية المدقق الخارجي مع الأخذ بعين الاعتبار أي أعمال أخرى خارج نطاق التدقيق قام بها بهدف ضمان تلك الموضوعية.
- ط- للجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعها.
- ي- تقوم اللجنة بالاجتماع مع المدقق الخارجي، المدقق الداخلي، مسؤول الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة وبدون حضور الإدارة التنفيذية.

ج- لجنة الترشيحات والمكافآت

- ١- تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل، وعلى أن يكون أغلبهم بما في ذلك رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.
- ٢- تقوم اللجنة بتسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، وفي حالات إعادة الترشيح يؤخذ بعين الاعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفاعلية مشاركتهم في اجتماعات المجلس.
- ٣- تتولى اللجنة تحديد فيما إذا كان للعضو صفة العضو المستقل أم لا، آخذة بعين الاعتبار الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل.
- ٤- تقوم اللجنة بإتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم فعالية المجلس وبحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعي ويتضمن مقارنة البنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة، بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.
- ٥- تتولى اللجنة مسؤولية توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وتحقيقاً لذلك يقوم البنك بتشجيع أعضاء مجلس إدارته على حضور الندوات التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية.
- ٦- تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت الممنوحة للإدارة التنفيذية وتوصي بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والمنافع الأخرى للمدير العام). كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي الإدارة التنفيذية.
- ٧- تتولى اللجنة مسؤولية التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تتضمن أن تكون المكافآت والرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.
- ٨- يتم الإفصاح عن ملخص لسياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك، وتحديد مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس.

د. لجنة إدارة المخاطر

- ١- تختص اللجنة في مجال إدارة المخاطر بمراجعة وتقييم سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر لدى البنك قبل الاعتماد من المجلس، ولا سيما ما يلي:-
 - أ- السيولة النقدية.
 - ب- الاستثمار والتمويل.
 - ج- مخاطر الائتمان بما فيها المراكز المالية.
 - د- أوضاع الاحتياطيات.
 - هـ- مدى كفاية تغطية بوالص التأمين للمخاطر.
 - و- كفاية رأس المال التنظيمي والاقتصادي للبنك.
 - ز- مخاطر التشغيل في جميع مراكز عمل ودوائر البنك.
 - ح- مراجعة وتقييم أساليب ومنهجيات قياس المخاطر المستخدمة في البنك.

ط- حدود التعرض للمخاطر على مستوى البلد، العملة، والآجال، الطرف المقابل، الأداة، السوق والقطاع .

ي- المنتجات والخدمات الجديدة قبل إطلاقها.

ك- مراجعة هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها قبل عرضها على مجلس الإدارة.

ل- مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك ورفع تقارير دورية إلى المجلس حول تلك التطورات.

٢- وتختص اللجنة في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمراجعة وتقييم السياسات والإجراءات الخاصة بذلك قبل اعتمادها من المجلس، ولا سيما ما يلي:-

أ- أدلة العمل المتعلقة بالامتثال، وذلك بتطبيق بنود القوانين والتعليمات والأنظمة الخاصة بأعمال البنك والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب- مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واقتراح التعديلات المناسبة عليها .

ج- النماذج المتعلقة بمعرفة العميل (KYC) ونماذج فتح الحساب ونماذج تقارير الحركات المتشابهة الداخلية والخارجية، وغيرها من النماذج ذات العلاقة.

د- الضوابط الرقابية للعمليات التشغيلية في حماية وتحسين البنك ضد إمكانية استخدام عملياته التشغيلية من قبل عصابات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هـ- التأكد من وجود التدريب الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتناسب مع القوانين والتعليمات الجديدة، لردع الأساليب والاتجاهات الحديثة المستخدمة في هذا المجال.

و- استثناء المتعاملين المعروفين من تقرير العمليات النقدية الكبيرة الأعلى من السقف المحدد، وتحديد سقف الاستثناء وتعديله حسب تطور أوضاع العميل.

ز- مدى امتثال الموظفين بتطبيق السياسات والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالامتثال وبمكافحة غسل الأموال .

ح- تقارير الحسابات، عمليات السحب والإيداع، التحويلات والأنشطة الأخرى المتعلقة بالحسابات التي تعتبر خطرة نسبياً، ومدى ارتباط وملائمة هذه العمليات للأنشطة الاقتصادية.

هـ- اللجنة التنفيذية

تختص اللجنة بالموافقة على التسهيلات المصرفية واتفاقيات التمويل والاستثمار ضمن الصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة.

خامساً : مسؤولية الإدارة التنفيذية

١. إعداد الاستراتيجيات والسياسات وتطويرها والعمل على تطبيقها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.
٢. إعداد وتطوير إجراءات العمل بشكل يضمن تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك وتطبيق تلك الإجراءات .
٣. إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية وتقديمها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
٤. إعداد هيكل تنظيمي والتأكد من الالتزام به فعلياً بعد اعتماده من مجلس الإدارة.
٥. إعداد موازنة سنوية واعتمادها من مجلس الإدارة ورفع تقارير إدارية دورية لمجلس الإدارة تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المخطط.
٦. وضع سياسات ضبط ورقابة داخلية مناسبة وتطبيقها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.
٧. تنفيذ المسؤوليات وفقاً للصلاحيات المخولة.
٨. تحقيق فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ورفع تقرير سنوي على الأقل إلى مجلس الإدارة حول تطبيق وفعالية الأنظمة.
٩. وضع الإجراءات الكفيلة بتنظيم كفاية رأس المال ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص.
١٠. تزويد الجهات الرقابية الخارجية والداخلية مثل السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأي جهات أخرى ذات علاقة، وفي الوقت المحدد لكل الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.
١١. تضمين التقرير السنوي بما يفيد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية لضمان جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشودة.
١٢. صياغة ميثاق أخلاقيات العمل الخاص بالبنك واعتماده من مجلس الإدارة وتعميمه على المستويات الإدارية في البنك.
١٣. تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك لتتوافق مع أحدث التطورات والتقنيات.



سادساً : هيئة الرقابة الشرعية

١- تنفيذاً لالتزام البنك الإسلامي بمقتضى عقد تأسيسه ونظامه الأساسي بوجوب تقيده بأحكام الشريعة الإسلامية، وتنفيذاً لما جاء في قانون البنوك، يعين البنك بقرار من الهيئة العامة للمساهمين هيئة تسمى (هيئة الرقابة الشرعية) لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أشخاص ويكون رأيها ملزماً للبنك الإسلامي، وتتولى هذه الهيئة المهام التالية:-

- أ- مراقبة أعمال البنك وأنشطته من حيث التزامها بالأحكام الشرعية.
- ب- إبداء الرأي الشرعي في صيغ العقود اللازمة لأعمال البنك وأنشطته .
- ج- النظر في أي أمور تكلف بها وفقاً لأوامر البنك المركزي الصادرة لهذه الغاية.
- د- إبداء الرأي الشرعي لمجلس الإدارة والمدير العام فيما يختص بمعاملات البنك .
- هـ- إصدار تقرير سنوي للهيئة العامة للمساهمين.

٢- تعين هيئة الرقابة الشرعية أحد أعضائها رئيساً لها، وتجتمع الهيئة مرتين على الأقل سنوياً وكلما دعت الحاجة لذلك بدعوة من رئيسها أو بناءً على قرار من مجلس الإدارة، أو بناءً على طلب اثنين من أعضائها، أو بناءً على طلب المدير العام، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، إذا كان عدد أعضائها ثلاثة أشخاص، وبحضور أغلبية أعضائها إذا زاد عددهم على ثلاثة أشخاص، وتتخذ قراراتها في أي حال بالإجماع أو بأغلبية عدد أعضائها.

٣- يتم تعيين أمين سر للهيئة الرقابة الشرعية ويقوم بتدوين محاضر اجتماعات الهيئة ومتابعة محاضر الجلسات والاستفسارات والأجوبة الخاصة من قبل الهيئة.

٤- ينبغي للبنك نشر فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لاطلاع الجمهور عليها.

١- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

أ- تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي مرة واحدة على الأقل سنوياً.

ب- يقوم المجلس بتضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي وبحيث يتضمن التقرير ما يلي :-

١- فقرة توضح مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة.

٢- فقرة حول إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

٣- تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.

٤- تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية وفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

٥- الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية.

ج. يتم وضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ بشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها، ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

٢- دائرة التدقيق الداخلي والشرعي

١. يوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي والشرعي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة، وبحيث يتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب.

٢. يكون لإدارة التدقيق الداخلي والشرعي حق الحصول على أي معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك، كما تُعطى الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.

٣. تتبع دائرة التدقيق الداخلي والشرعي للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وترفع نتائج أعمالها إليها مباشرة، كما تكون إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي وإعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح.

٤. تضطلع دائرة التدقيق الداخلي بالمهام والمسؤوليات التالية:-

أ- التأكد من كفاية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي وأنظمة إدارة المخاطر ومدى فعاليتها.

ب- التأكد من أن أعمال البنك تنسجم مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ج- مساعدة مجلس الإدارة على القيام بمسؤولياته على الوجه الأكمل من خلال تزويده بالتحليلات وعمليات التقييم والتوصيات بشأن الأنشطة التي تقوم دائرة التدقيق بمراجعتها.

د- التأكد من تنفيذ تعليمات الهيئات الرقابية وقرارات مجلس الإدارة.

- هـ- التأكد من تنفيذ قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية بشأن الالتزام بالجوانب الشرعية للمعاملات.
- و- توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي والشرعي ضمن ميثاق التدقيق الداخلي المعتمد من مجلس الإدارة.
- ز- عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي والشرعي بأي أعمال / مسؤوليات تنفيذية.
- ح- مراجعة عمل الوحدات التنظيمية في دوائر الإدارة العامة والفروع وإعداد التقارير حول الملاحظات التي تم اكتشافها والإجراءات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك الملاحظات والمخالفات، وتُعدّ التقارير دون أي تدخل خارجي ويحق لدائرة التدقيق الداخلي والشرعي مناقشة تقاريرها مع الدوائر والفروع التي يتم تدقيقها.
- ط- مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك للتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- ي- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
- ك- التأكد من تطبيق تعليمات ولوائح البنك وأنظمتها الداخلية واقتراح تطوير أوجه الضعف في النظم المالية والإدارية والفنية.
- ل- مراجعة حسابات الشركات التابعة للبنك.
- م- أي أعمال واختصاصات أخرى ذات علاقة بطبيعة عمل الدائرة تُسند لها إليها لجنة التدقيق.

٣- دائرة إدارة المخاطر

أ- الأهداف :-

- إدارة المخاطر المختلفة التي يمكن أن يتعرض لها البنك مثل مخاطر السوق، مخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان، مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر السيولة، مخاطر معدل العائد وذلك بهدف الحصول على معدلات ربحية أعلى بمستوى مخاطر مقبول وذلك لمختلف الأنشطة.
- ب- تضطلع دائرة إدارة المخاطر بالمهام والمسؤوليات التالية :-
١. إدارة مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، مخاطر الائتمان، مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر السيولة، مخاطر معدل العائد واستخدام أحدث الطرق والأساليب العلمية لقياس هذه المخاطر.
 ٢. تحليل وتقييم المخاطر المتعلقة بالأنشطة والمنتجات والخدمات الجديدة قبل إطلاقها وكذلك الأمر بالنسبة للأنشطة والمنتجات والخدمات القائمة.
 ٣. تطوير منهجية القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
 ٤. التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر إن وجدت.
 ٥. تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk profile) في البنك.
 ٦. تساعد اللجان المشكلة في البنك دائرة المخاطر في القيام بالمهام والمسؤوليات المطلوبة منها.
 ٧. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
 ٨. تضمين التقرير السنوي للبنك معلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعتها وعملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

٤- دائرة الامتثال

أ- الأهداف:

- ١- تهدف إدارة الامتثال إلى التأكد من امتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية التي تحدد وتقيم وتقدم النصح والإرشاد وتراقب وترفع التقارير إلى مجلس الإدارة حول مدى الامتثال في البنك.
- ٢- تتمثل مخاطر الامتثال في العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

ب- تضطلع دائرة الامتثال بالمهام والمسؤوليات التالية :

١. مساعدة الإدارة التنفيذية وموظفي البنك في إدارة مخاطر الامتثال التي يواجهها البنك.
٢. تقديم النصح للإدارة التنفيذية حول القوانين والأنظمة والمعايير المطبقة وأي تعديلات تطرأ عليها.
٣. تثقيف الموظفين حول مواضيع الامتثال وإعداد إرشادات مكتوبة بهذا الخصوص قبل وضع دليل للامتثال يتناسب مع حجم وطبيعة وتعقيد عمليات البنك وتنظيمه الداخلي، ودليل إرشادات الممارسات العملية وميثاق السلوك المهني.
٤. إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.
٥. إعداد وتطوير سياسة الامتثال والتأكد من تطبيقها في البنك.
٦. رفع تقارير حول نتائج أعمال ومراقبة الامتثال إلى مجلس الإدارة أو اللجنة المنبثقة عنه، مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية.

ثامناً : التدقيق الخارجي

التزاماً بأحكام قانون البنوك وأي أحكام وردت في أي تشريعات أخرى ذات علاقة، فإن البنك يلتزم بما يلي:-

أ- توقيع اتفاقية مع المدقق الخارجي لتدقيق أعمال البنك بحيث تشمل قيامه بكافة الأمور التي تقع على عاتقه والمنسجمة مع متطلبات معايير التدقيق الدولية، على أن تتضمن الاتفاقية قيام المدقق الخارجي بما يلي:-

١- تزويد مجلس الإدارة بتقرير مفصل يتضمن كافة مواطن الضعف في أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية وأي أمور أخرى ذات أثر سلبي يطلع عليها خلال عملية التدقيق.

٢- التحقق من صحة وسلامة البيانات المقدمة له خلال عملية التدقيق.

٣- تزويد البنك المركزي بنسخ من التقارير التي يقدمها للبنك في إطار مهمة التدقيق الذي عُيِّن من أجلها.

ب- التحقق من توفر الشروط التالية في مدقق الحسابات الخارجي:-

١- أن يكون حاصلاً على إجازة مزاولة المهنة سارية المفعول.

٢- أن يكون عضواً في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

٣- أن يكون قد مارس المهنة بشكل متفرغ لمدة ثلاث سنوات متتالية على الأقل بعد حصوله على إجازة مزاولة مهنة تدقيق الحسابات.

٤- أن يشاركه أو يعمل في مكتبه مدقق واحد أو أكثر ممن تتوفر فيهم الشروط السابقة.

ج- الحصول على موافقة لجنة التدقيق قبل الاتفاق مع المدقق الخارجي لتقديم أي خدمات أخرى خارج نطاق مهمة التدقيق، وبما ينسجم وقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات النافذ والتعليمات الصادرة بمقتضاه وعلى أن يتم الإفصاح عن هذه الخدمات.

د- مراعاة الدوران المنتظم للتدقيق الخارجي بين مكاتب التدقيق، وفي حالة صعوبة تطبيق ذلك من الناحية العملية يتم مراعاة الدوران المنتظم للشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق الخارجي للبنك.

هـ اتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد مما يلي:

١- أن لا يكون مدقق الحسابات الخارجي مؤسساً أو مساهماً أو عضواً في مجلس إدارة البنك، أو أن يكون شريكاً لأي عضو من أعضاء المجلس أو موظفاً لديه.

٢- أن لا يقوم بأي أعمال إضافية أخرى لصالح البنك كتقديم الاستشارات الإدارية والفنية إلا بموافقة لجنة التدقيق.

٣- أن يتمتع المدقق بالاستقلالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.

٤- قيام المدقق بعمله بحياد وعدم تدخل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بهذا العمل.

و- لا يجوز تعيين أي من موظفي مكتب مدقق الحسابات الخارجي في البنك إلا بعد مرور سنتين على الأقل من تركه العمل لدى المكتب.

ز- يجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.



مع مراعاة التشريعات النافذة، يقوم البنك بالإجراءات المناسبة لضمان حصول المساهمين على حقوقهم دون تمييز ومن أهمها ما يلي:-

١- اتخاذ جميع الخطوات القانونية لتشجيع المساهمين بما فيهم صغارهم على حضور الاجتماع العادي أو غير العادي للهيئة العامة، للمناقشة والتصويت، إما بشكل شخصي أو بالوكالة، ويُراعى التصويت على حده على كل قضية تثار خلال الاجتماع، مع العلم بأن الهيئة العامة للمساهمين تتمتع بالصلاحيات التالية:-

أ : انتخاب أعضاء المجلس وانتخاب المدقق الخارجي.

ب : تعيين هيئة رقابة شرعية مستقلة.

ج : مناقشة تقرير مجلس الإدارة حول أداء البنك وخطته للفترة القادمة.

د : تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك وخصوصاً ما يتعلق بتغيير غاياته الرئيسية.

هـ: الأمور المتعلقة بدمج البنك أو اندماجه أو تصفيته.

و: إقالة مجلس الإدارة أو رئيسه أو احد أعضائه.

ز: بيع البنك أو تملك بنك آخر.

ح : زيادة رأس مال البنك أو تخفيضه.

ط: بيع كامل أصول البنك أو جزء مهم قد يؤثر على تحقيق أهداف وغايات البنك.

ي : المصادقة على البيانات المالية السنوية للبنك.

ك: تملك العاملين في البنك لأسهم في رأسماله.

ل: شراء البنك لأسهمه وبيع تلك الأسهم.

٢- حضور رؤساء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة الاجتماع السنوي للهيئة العامة. ودعوة المدققين الخارجيين لحضور الاجتماع بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تُطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.

٣- دعوة رئيس أو أحد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة لقراءة التقرير السنوي للهيئة الرقابة الشرعية والإجابة عن أي استفسارات قد تطرح حول الأمور الشرعية.

٤- إعداد محضر للهيئة العامة لاطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج التي تم التوصل إليها، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمين بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.



عاشراً : حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

١- يعمل البنك على المحافظة على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، سواءً كانت هذه الحسابات للاستثمار المطلق أم للاستثمار المقيد.

٢- وبشكل عام، فإن المحافظة على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، تكون من خلال التزام البنك بما يلي:-

أ : الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها، من حيث:-

- وضع أصحاب حسابات الاستثمار على قدم المساواة مع المساهمين في الحصول على المعلومات اللازمة فيما يتعلق بحسابات استثماراتهم.

- الإفصاح لأصحاب حسابات الاستثمار عن سياسات البنك وممارساته فيما يتعلق بحسابات الاستثمار.

- إن حق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم لا يعتبر تدخلاً في إدارة البنك لتلك الاستثمارات.

- على البنك قبل فتح الحسابات الاستثمارية أن يعطي أصحاب الحسابات معلومات كافية عن حقوقهم التعاقدية وعن المخاطر المتعلقة بمنتجات حسابات الاستثمارات، بما في ذلك استثماراته الأساسية واستراتيجيات توزيع موجوداته وطريقة حساب الأرباح/ الخسائر على الاستثمارات.

- يكون البنك مسؤولاً عن الخسائر الناتجة عن التعدي أو التقصير في تطبيق عقد الاستثمار.

ب: اعتماد إستراتيجية استثمار سليمة تتلائم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار (أخذين في الحسبان التمييز بين أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة)، بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم أي عوائد:-

- يتم دعم العوائد (الأرباح الموزعة) لأصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين باستخدام احتياطي معدل الأرباح الذي يقطع من أرباح الاستثمار قبل اقتطاع حصة البنك كمضارب.

- إحتياطي معدل الأرباح لا يكون لتغطية خسارة حاصلة أو تحويل خسارة إلى ربح.

ج : العقود المبرمة مع أصحاب الحسابات أو شروط فتح الحسابات الموقعة من قبلهم.

د : أحكام الشريعة الإسلامية، ورأي هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

هـ: قانون البنوك والتشريعات النافذة الأخرى.

و : عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

ز : معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية.

ح : دليل الحاكمية المؤسسية وما ينطوي عليه من أنظمة ضبط ورقابة وتدقيق.

ط : أنظمة العمل التي يضعها البنك.

٣- وبشكل خاص، فإن المحافظة على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، تكون من خلال التزام البنك بما ورد في المادة (٣) من البند (السادس عشر) من النظام الأساسي للبنك ونصها كما يلي:-

أ : يقرر مجلس الإدارة بطريق الإعلان للعموم النسبة العامة من الأرباح التي تختص بها مجموع الأموال الداخلة في الاستثمار المشترك، وذلك في بداية نفس السنة المالية شريطة أن لا يتأخر ذلك الإعلان عن نهاية الشهر الأول من كل عام.

ب: يلتزم البنك الاحتفاظ بحساب في صندوق لمواجهة مخاطر الاستثمار في حسابات الاستثمار المشترك لتغطية أي خسائر تزيد على مجموع أرباح الاستثمار خلال سنة معينة. ويتم تغذية هذا الصندوق كما يلي:

١- باقتطاع ما لا يقل عن ١٠٪ من صافي أرباح الاستثمار المتحققة على مختلف العمليات الجارية خلال السنة.

٢- بزيادة النسبة المحددة أعلاه بناءً على أمر من البنك المركزي وبحيث يسري مفعول النسبة المعدلة بعد زيادتها في

السنة المالية اللاحقة للسنة التي تقرر فيها هذا التعديل.

٣- يوقف الاقتطاع عندما يصبح مقدار المبلغ المتجمع في هذا الصندوق مثلي رأس المال المدفوع للبنك أو أي مقدار آخر يحدده البنك المركزي.

ج : يستوفي البنك بصفته مضارباً مشتركاً النسبة المعلنة حصّة للمضارب، كما يكون له حق المشاركة في أرباح الاستثمار المشترك بنسبة ما يدخل من موارده الخاصة أو من الأموال التي هو مأذون في استعمالها بالغنم والغرم.

د : يتحمل البنك باعتباره مضارباً مشتركاً الخسائر الناتجة عن أي سبب موجب لتضمينه شرعاً بما في ذلك حالات التعدي والتفريط الناشئة عن تصرفات أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين أو الموظفين وسائر العاملين في البنك، ويعتبر في حكم التفريط الذي يُسأل عنه البنك أيضاً حالات التلاعب وإساءة الأمانة والتواطؤ مع الآخرين وما إلى ذلك من صور الخروج عن حدود العمل الأمين في إدارة المضاربة المشتركة التي يقوم بها البنك.

هـ: تقوم هيئة الرقابة الشرعية المعينة حسب أحكام القانون بالتحقق من وجود السند الفقهي المؤيد لتحميل البنك أي خسارة واقعة في نطاق عمليات الاستثمار المشترك.

أحد عشر : الشفافية والإفصاح

١. يقوم البنك بالإفصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية وتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك والتشريعات ذات العلاقة.
٢. يلتزم البنك بتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين وعلى أن يُفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
٣. يوضح البنك في تقريره السنوي عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في تقريره السنوي.
٤. يلتزم البنك بالمحافظة على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية، والمساهمين والمودعين، والبنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام وتكون هذه الخطوط من خلال ما يلي:-

أ : وظيفة علاقات المستثمرين ويشغلها كادر مؤهل قادر على توفير معلومات شاملة وموضوعية ومحدثة عن البنك ووضعه المالي وأدائه وأنشطته.

ب: التقرير السنوي والذي يتم إصداره بعد نهاية السنة المالية.

ج : تقارير ربعية تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.

د : الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.

هـ: تقديم ملخص دوري للمساهمين، والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية العليا، وبشكل خاص المدير العام والمدير المالي (CFO).

و: توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية، ومعلومات الإفصاح المطلوبة من الجهات الرقابية، والمعلومات الواردة في المحاضرات التي تقدمها الإدارة التنفيذية، وذلك من خلال وظيفة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الإلكتروني للبنك بشكل محدث وباللغتين العربية والانجليزية.

٥. تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاح من الإدارة التنفيذية للبنك تسمى Management Discussion & Analysis، حيث يُسمح للمستثمرين تفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد، ويتعهد البنك بالالتزام بأن جميع الإيضاحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.

٦. يجب تضمين التقرير السنوي وكجزء من الالتزام بالشفافية والإفصاح الكامل وعلى وجه الخصوص ما يلي :-

أ : دليل الحاكمية المؤسسية لدى البنك والتفاصيل السنوية لالتزامه بينودها .

ب : معلومات عن كل عضو مجلس إدارة، مؤهلاته وخبراته، مقدار حصته في رأسمال البنك، فيما إذا كان مستقل، تنفيذي أو غير تنفيذي، عضو في لجان المجلس، تاريخ تعيينه في المجلس، أي عضويات في مجلس إدارة أخرى، المكافآت / الرواتب التي حصل عليها من البنك، التمويلات الممنوحة من البنك وأي عمليات أخرى بين البنك والعضو أو شركات أو الأطراف ذوي الصلة.

ج : ملخص لهيكل التنظيمي للبنك.

د : ملخص للمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام بها المجلس بتفويضها لتلك اللجان.

هـ: عدد مرات اجتماع المجلس ولجان المجلس.

و : ملخص عن سياسات المكافآت وأعلى راتب تم دفعه للإدارة التنفيذية.

ز : شهادة المجلس بكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

ح : وصف لهيكل وأنشطة دائرة إدارة المخاطر.

ط : المساهمين الرئيسيين في البنك، مثل: (المساهمين أو الجهات ذات العلاقة والتي تملك أو لها سيطرة على أكثر من ١٠٪ من رأس مال البنك) مع تحديد المساهمين الرئيسيين في الشركات التي تعتبر مساهمين رئيسيين في البنك إذا كان ذلك ضرورياً.

ملاحق
تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٩

الملحق الرابع
القواعد الإرشادية لدليل حوكمة الشركات
المساهمة العامة
المدرجة في بورصة عمان

القواعد الإرشادية
لدليل حوكمة الشركات المساهمة العامة
المدرجة في بورصة عمان

قام مصرفنا بإعداد «دليل الحاكمية المؤسسية» بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني، وبشكل يتوافق مع «المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية» الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية/ ماليزيا، وبموجب هذا الدليل المقرر من مجلس الإدارة، فإن مصرفنا يطبق القواعد الواردة في «دليل الحاكمية المؤسسية»، والذي يشتمل على معظم ما ورد في «دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان»، وكما ورد في صفحات التقرير وملاحقه.

عن السنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

إلى السادة / مساهمي البنك الإسلامي الأردني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

بمقتضى قانون البنوك الأردني رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ ، وما تضمنه بشأن البنوك الإسلامية ، والنظام الأساسي للبنك تقدم الهيئة التقرير التالي :-

لقد راقبت الهيئة المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحها البنك خلال الفترة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ ، وكذلك قامت بالمراقبة الواجبة لإبداء رأي عما إذا كان البنك تقيّد بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومدى التزامه بالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إصدارها منا والتثبت من التزام البنك بها .

تقع على الإدارة مسؤولية تنفيذ العمل في البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والتأكد من ذلك ، أما مسئوليتنا فتتحدد في إبداء الرأي المستقل بناءً على مراقبتنا لعمليات البنك وفي إعداد تقرير لكم .
لقد قمنا بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات ، وذلك من خلال دائرة التدقيق الداخلي والشرعي .
لقد قمنا بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

في رأينا : .

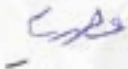
- أ - أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ م ، التي اطلعنا عليها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .
- ب - أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تمّ اعتماده منا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .
- ج - أن جميع المبالغ التي آلت إلى البنك من مصادر أو بطرق لا تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لم يضمها البنك إلى إيراداته ويتم صرفها في أغراض خيرية .
- د - أن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين ، وليس هناك تخويل لإدارة البنك لإخراجها مباشرة ، لعدم توافر قانون لتحصيلها ، وعدم نص النظام الأساسي للبنك أو قرارات الجمعية العمومية ، أو توكيل من المساهمين بذلك ، لذا فإن على المساهم تزكية أسهمه عند تحقق الشروط والضوابط الشرعية للزكاة مع الأخذ في الاعتبار ما يأتي :-

- إذا كانت النية عند الشراء للأسهم أو الاكتتاب بها هي المتاجرة والتداول فإنه يزكي القيمة السوقية للأسهم والأرباح الموزعة .
- إذا كانت النية عند الشراء للأسهم أو الاكتتاب بها هي الحصول على الأرباح وليست المتاجرة، فإنه يُزكى الأرباح الموزعة بالإضافة إلى ما يخص أسهمه من الموجودات الزكوية في البنك عن طريق التحري والتقدير .
والحمد لله رب العالمين،،،،

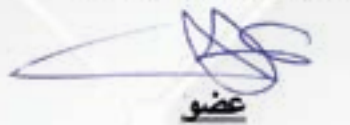
التاريخ: ٢٢ صفر، ١٤٣١ هـ

الموافق: ٧ شباط، ٢٠١٠

عضو
د. عبد العزيز الخياط



نائب الرئيس
د. عبد الستار أبو غدة


عضو
د. محمود الصرطاوي

الرئيس
د. إبراهيم زيد الكيلاني

